لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University of Khenchela

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

Department of Economics

Specialization: Banking and Monetary Economy

التخصص : اقتصاد نقدي مالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان :

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

دراسة حالة ملبنة عثماني خنشلة(2016-2025)

اعداد الطلبة:

- سالمي أمال
- مصاص هاجر

تحت إشراف الأستاذ:

د. ملال شراف الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
تيقان عبد اللطيف	أستاذ	جامعة خنشلة	رئيسا
ملال شراف الدين	محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا
مسعي حليم	استاذ مساعد أ	جامعة خنشلة	مناقشا

2025-2024

شكر وعرفان

" هذا من فضل ربي"

احمد واشكر الله الواحد الأحد الذي انعم عليا بنعمة العلم والعقل، وألهمني الطموح وسدد خطاي وأمدني بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

مصداقا لقوله عز و جل وأما بنعمة ربك فحدث " الضحى. ومصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله". رواه الترمذي

أعرب عن جزيل شكري وامتناني، إلى كل من أسدى يد العون لهذه الدراسة، منذ إرساء لبناتها الأولى وحتى إخراجها.

غير أن الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتوجه بفائق الشكر والتقدير وبكل إخلاص للأستاذ الدكتور ملال شراف الدين الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثالا للعلم المتواضع فأكن له كل الاحترام والتقدير.

ولا يفوتني التوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين جهدوا على قراءة هذه المذكرة من اجل تقييمها وتقويمها وتثمينها .

وأخيرا اسأل الله العلي القدير أن يجعله عملا خالصا لوجهه، ومقبولا عنده وأن يدخره لنا في صحائف أعمالنا يوم لا ينفع مال ولا بنون

إهداء

لابي الذي رسمني وامي التي لونتني

الى اخواني(الياس، منذر، نسيم) واخواتي(دنيا،دعاء) الذين كانوا معي في السنوات العجاف سحابا ممطرا

الى نفسي

انا ممتنة.

أمال

إهداء

الى قدوتي وعزتي الى من أحمل اسمه بكل فخر الى الشمعة التي كانت سر نجاحي ونور دربي أهدي هذا العمل المتواضع الى أبي الغالي لطالما تعب من أجلي فلا تكفي كلمات الشكر للتعبير عن مكانته أطال الله في عمرك.

الى ينبوع الحنان والرأفة الى من سهرت الليالي وشقة انفاسها لتدعمنا وترعانا الى من ذبلة زهرة حياتها في الاعتناء بنا أهديك هذا العمل المتواضع الذي لا يكفي لأشكركي أمي الحبيبة أطال الله في عمرك.

الى اخوتي(مداني،عزالدين،هارون وشقيق الروح وزوجته شهيناز) وأبنائه "سوار وظرارو ميرال" أعزاء القلب حفظكم الله ورعاكم بعينه التي لا تنام.

الى رفيقة الدرب(ايمان) التي لا تكفي كلمات الشكر على مساندتها لي طوال هذا المشوارأتمنى لكي النجاح في حياتك العلمية والعملية.

الى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي.

هاجر

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

مقدمة ..... ب

تمهيد 2

الفصل الأول : الاطار النظري للصناعات الغذائية

المبحث الأول : ماهية الصناعات الغذائية..... 3

المطلب الأول : مفاهيم حول الصناعات الغذائية وأهميتها: 3

المطلب الثاني : التطور التاريخي للصناعات الغذائية..... 7

المطلب الثالث : خصائص الصناعات الغذائية 8

المبحث الثاني : علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى والعقبات والعراقيل التي تواجهها و أهدافها 10

المطلب الأول : علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى 10

المطلب الثاني: العقبات والعراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية 13

المطلب الثالث : : أهداف الصناعات الغذائية 14

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر. 15

المطلب الأول: المصانع الغذائية في الجزائر. 15

المطلب الثاني : أساليب الصناعات الغذائية.....20

المطلب الثالث: الواقع الحالي للصناعة الغذائية في الجزائر و التوزيع الجغرافي للوحدات الإنتاجية..... 23
خلاصة الفصل: 26

الفصل الثاني : الاطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد: 28
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 29
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده 29
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي ومرتكزاته..... 34
المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي..... 38
المبحث الثاني: وضع الأمن الغذائي في الجزائر 40
المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر:..... 40
المطلب الثاني : عوامل عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر..... 41
المطلب الثالث: الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي..... 43
المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي 48
المطلب الأول: مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي 48
المطلب الثاني: ركائز الصناعات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي..... 51
خلاصة الفصل..... 53

الفصل الثالث : الاطار الميداني دراسة حالة ملبنة عثماني

تمهيد: 55

المبحث الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة 56

المطلب الأول: تقديم ملبنة عثماني 56

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للملبنة 57

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها الملبنة 59

المبحث الثاني : تحليل وتفسير نتائج العرض والطلب الخاصة بالملبنة محل الدراسة 60

المطلب الأول: تحليل وتفسير توزيع الحليب ومشتقاته الخاص بملبنة عثماني 60

المطلب الثاني: العرض والطلب على الحليب ومشتقاته في ملبنة عثماني 64

المطلب الثالث: مقارنة الطلب والعرض للفترتين (2016-2020) و (2021-2025) 70

خلاصة الفصل: 74

الخاتمة 76

المراجع 81

مقدمة

مقدمة

يعيش العالم اليوم على وقع تحديات متزايدة تمسّ أحد أهم ركائز الاستقرار البشري، ألا وهو الأمن الغذائي، الذي لم يعد مجرد مسألة إنتاج غذاء فحسب، بل أصبح قضية استراتيجية تمسّ السيادة الوطنية، العدالة الاجتماعية، والصحة العامة. ففي ظل التغيرات المناخية، والنمو السكاني المتسارع، والأزمات الاقتصادية والصراعات الجيوسياسية، أضحت العديد من الدول – خاصة النامية منها – مهدّدة في قدرتها على توفير الغذاء الكافي والآمن لسكانها بصفة مستدامة.

في هذا السياق، يبرز دور الصناعات الغذائية كحلقة محورية في السلسلة الغذائية، إذ لا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي دون التطرق إلى كيفية تحويل، حفظ، وتوزيع الغذاء بطريقة فعالة ومستمرة. فالصناعات الغذائية لا تقتصر فقط على تصنيع المنتجات، بل تلعب دورًا هامًا في تقليل الفاقد، تحسين الجودة، تنويع المنتجات، ورفع قدرة الدولة على تلبية حاجيات السكان بوسائل داخلية.

بالنظر إلى الجزائر، نجد أن مسألة الأمن الغذائي تطرح نفسها بإلحاح، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الاستيراد، ما يجعل البلاد عرضة للتقلبات الخارجية. وهنا تبرز ضرورة تطوير الصناعات الغذائية الوطنية كخيار استراتيجي لضمان الاكتفاء الذاتي، وتثمين الإنتاج المحلي، وتحقيق التوازن في السوق.

انطلاقًا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تسليط الضوء على واقع هذا القطاع الحيوي، التحديات التي تواجهه، والآفاق الممكنة لتفعيله بما يخدم الاستقرار الغذائي للبلاد.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ماذا نعني بالصناعات الغذائية وماهي اهميتها؟
2. ماهي علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى وفي ما تتمثل العقبات والعراقيل التي تواجهها واهدافها ؟
3. ماهو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر؟
4. ماهية الامن الغذائي؟
5. ماهو وضع الامن الغذائي في الجزائر
6. ماهي علاقة الصناعات الغذائية بالامن الغذائي؟

الفرضيات:

. الصناعات الغذائية هي كل المجالات المتعلقة بالغذاء وإنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحله النهائية.

. توجد علاقة تكاملية بين الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى مثل الفلاحة، النقل، التجارة، والبحث العلمي، لكن هذا التكامل يواجه عقبات متعددة مثل ضعف البنية التحتية، نقص التنسيق المؤسساتي، والمعوقات الإدارية.

. رغم ما تملكه الجزائر من قدرات فلاحية وطبيعية، إلا أن واقع الصناعات الغذائية لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث التحديث، النجاعة الإنتاجية، وجودة التحويل، ما يُضعف مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

. يعرف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات بامكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة وملبية لاحتياجاتهم الغذائية.

. الجزائر تعاني من اختلالات واضحة في منظومة الأمن الغذائي، نتيجة التبعية الكبيرة للواردات، وسوء توزيع الموارد، وضعف حلقات الإنتاج المحلي، ما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية.

. تلعب الصناعات الغذائية دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تثمين الإنتاج المحلي، تقليص التبعية الغذائية، وتوفير منتجات غذائية متنوعة وآمنة للمستهلك الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة اهميتها في أنها تتناول موضوعا عالميا مهما الا وهو دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الصعوبات التي يواجهها الافراد في الوصول الى تحقيق الاكتفاء الغذائي، وذلك من خلال:

. التعريف بماهية الصناعات الغذائية.

. التعرف على الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده.

. ابراز دور ومساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة موضوع البحث في الوصول الى نتائج تفيدنا في ابراز ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال:

. معرفة مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي.

. معرفة اهم ركائز الصناعات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق الى التعريف بماهية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، وكذلك على المنهج التحليلي من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغير المستقل المتمثلة في الصناعات الغذائية والمتغير التابع المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية و كذا اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الاول تحت عنوان: ماهية الصناعات الغذائية وفي هذا الفصل تطرقنا الى مفاهيم حول الصناعات الغذائية و اهميتها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم دراسة علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاخرى والعقبات والعراقيل التي تواجهها واهدافها وفي الأخير تم عرض واقع الصناعات الغذائية في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الثاني والمعنون ب: الاطار النظري للأمن الغذائي حيث تطرقنا في المبحث الأول الى ماهيةالأمن الغذائي، أما في المبحث الثاني فتم التطرق الى وضع الأمن الغذائي في الجزائر هذا الأخير بالاضافة الى المبحث الثالث فقد تناول علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي.

الفصل الثالث: وتطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين المبحث الاول يحتوي على تعريف المؤسسة والهيكل التنظيمي للملبنة والعراقيل التي تواجهها والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى تحليل وتفسير نتائج العرض والطلب الخاصة بالملبنة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة صعوبات، منها :

. نقص الإحصائيات الدقيقة والمحدثة.

. صعوبة الوصول إلى بعض مصادر المعلومات الرسمية.

. إضافة إلى محدودية الدراسات السابقة المرتبطة مباشرة بالموضوع في هذا السياق.

الفصل الأول :

الاطار النظري للصناعات الغذائية

تمهيد

من البديهي أن الحاجة للغذاء ظهرت مع بدء الحياة، هذا ما جعل من الإنسان دؤوبا في البحث عن أفضل السبل التي تحقق الذوق المميز والغذاء الصحي بأقل مجهود وأقل تكاليف، لكن مع تعاقب الحقب الزمنية وتوجه الإنسان نحو التخصص في العمل والنمو السكاني الهائل للمعمورة، والتمايز في البيئة الطبيعية للدول وظهور التطور التكنولوجي والعلوم المكملة لتغذية الإنسان، كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى ظهور ما يعرف بالصناعة الغذائية هذه الصناعة التي تهدف إلى تزويد المستهلكين بالمنتجات الغذائية الصحية وبأسعار مناسبة تتوافق مع قدراتهم الشرائية بالإضافة إلى تسابق المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع إلى تمييز منتجاتها بأفضل صورة ممكنة والاستفادة من نظم المواصلات الحديثة والحفظ، قصد بناء قنوات توزيعية متينة تضمن سد الفجوة المكانية بين مختلف الأسواق المحلية أو الدولية.

وتتميز الصناعة الغذائية بارتباطها مع القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، ويعتبر التصنيع الغذائي أحد أهم مكونات الصناعة لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد الوطني فهي أحد أهم أقسام الصناعة التحويلية.

المبحث الأول : ماهية الصناعات الغذائية

المبحث الثاني :علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى والعقبات والعراقيل التي تواجهها وأهدافها

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول : ماهية الصناعات الغذائية

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية الهامة، و من الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان و تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

المطلب الأول : مفاهيم حول الصناعات الغذائية وأهميتها:

تمثل الصناعة فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطني في العالم المتقدم، وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل ومحطات توليد الطاقة الكهربائية و ورشات تقوم بإنتاج منتجات جاهزة الصنع ومواد نصف مصنعة. وتعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة التي لها الأثر الكبير في النمو الصناعي سواء في عدد مؤسساتها الصناعية أو تنوع منتجاتها وكذلك مقدار رؤوس الأموال المستثمرة أو من توفيرها لفرص العمل.

1/مفهوم الصناعات الغذائية :

تعددت تعاريف الصناعات الغذائية من باحث إلى آخر وإن كانت كلها تحاول تحديد معناها، فكل باحث يعبر عن الصناعة الغذائية حسب تخصصه، مدرسته ،وتوجهاته ومن جملة هذه التعريفات يمكن أن تعرض ما يلي: هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. [1]

كما يمكن تعريف الصناعات الغذائية في قلب النظام الغذائي : وجدت الصناعات الغذائية في علم الاقتصاد الزراعي الغذائي l'économie agroalimentaire حقلا خصبا وصرحا نظريا، إذ يهتم هذا الأخير بدراسة مجموعة الأنشطة التي تصب في وظيفة التغذية، ويهتم أيضا بتكوين وتطوير نماذج الاستهلاك، الإنتاج ،التحويل والتوزيع، ودراسة العلاقة بين نماذج الاستهلاك و الإنتاج . كما يهتم بدراسة النظام الغذائي le système alimentaire مختلف عناصره منها الشعبة الزراعية الغذائية la filière agroalimentaire ، لما لها من أهمية بالغة خاصة مع التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة[2].

كما تعرف الصناعة الغذائية بأنها نشاط اقتصادي يقوم بتحويل المواد الخام المتمثلة في الغذاء باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى للإنسان إلى غذاء مصنع قابل للاستهلاك البشري إلا أنه يتميز بطول فترة تخزينه وسهولة استهلاكه

---

[1]/زهير جدو، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة8ماي1945، سنة2023_2024، ص19.

[2] / قش فائزة، عبد الحميد مهري، **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، المجلد6، العدد1، سنة2019، ص144.

المباشر، بعد اختصار مختلف مراحل تحويله الطويلة إلى جانب استحضار أغذية في غير موسمها الزمني، مما يجعلها كنشاط اقتصادي تصب مباشرة في تنمية اقتصادية قوية عبر مختلف تداخلاتها مع بقية القطاعات .[1]

ويتم تعريف الصناعات الغذائية الزراعية على أنها " جميع صناعات تحويل المواد الخام ذات الأصل النباتي أو الحيواني إلى منتجات مخصصة لغذاء الإنسان والحيوان هذا القطاع الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحويل الإنتاج الزراعي إلى منتجات مخصصة للأغذية البشرية أو الحيوانية، تحويل ما بين 70%" (Tebani, 2016-2017) إلى 75% من الإنتاج.[2]

كما أنها تعني "... التطبيق العلمي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني وجودتها ".[3]

ذلك الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الفلاحية وفقا لمواصفات محددة، وبفضل طرق التحويل الحفظ و التصبير.. يمكن زيادة مدة صلاحية المنتجات الغذائية الحيوانية و النباتية، مما يتيح استخدامها لفترات أطول وذلك وفقا لشروط صحة وسلامة المستهلك التي يفرضها التطور الحضاري .[4]

كما تعرف بأنها المفاهيم النظرية والتطبيقية والعملية التي تبحث في جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه، تخزينه، تسويقه، توزيعه واستهلاكه في مراحله ، أي أنها مجموعة من العمليات التي تشمل تحضير وإعداد المنتجات الغذائية الطعام والشراب الجاهزة للبيع والاستهلاك، انطلاقا من عملية تحديد مصادر الحصول على المواد الخام ثم معالجتها وحفظها ، وصولا إلى تغليفها وتعبئتها، وتشمل أيضا البحث عن المنتجات وتصميمها بالإضافة إلى اختبارات التذوق والتسويق، لذلك تعتبر صناعة المواد الغذائية حلقة وصل مهمة في السلسلة الغذائية التي تشمل كل من الزراعة، صيد الأسماك، صناعة الأغذية والمشروبات فضلا عن عمليات التوزيع، التخزين تجارة البيع بالجملة وبالتجزئة، الخدمات الغذائية وتقديم الطعام (Hubertus Gay & and others, 2008, p. 03) ،كما تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية ، أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل الحفظ التصدير والتكييف .... واستعمالها تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري (شكيرو و غزازي، إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي- فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد،2020، صفحة03).[5]

---

[1] /باشا نجاة، نصيرة عقبة، قياس اثر قطاع الصناعات الغذائية على زيادة الناتج الداخلي الخام باستخدام نموذج(ARDL) ، المجلد22، العدد2، سنة2022، ص543.

[2] / معرف سارة، بن تركي عز الدين، **دراسة تحليلية لهيكل الصادرات ومعوقات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2010-2023)**، المجلد13، العدد2، سنة2024، ص250

[3] /قنوني حبيب، صفيح صادق، **الصناعات الغذائية المحلية والاستهلاك العائلي في الجزائر**، المجلد12، العدد2، سنة2023، ص459

[4] /أقناروس محمد لمين، **دور الصناعات الغذائية في الرفع من الصادرات الغذائية في الجزائر**، المجلد7، العدد1، سنة2024، ص661

[5] /ايمان سواحلية، خميسي قايدي، ايمان ملالة، **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر**، مجلد11، العدد2، سنة2024، ص25.

من خلال دراستنا و التعاريف السابقة يمكننا القول أن الصناعات الغذائية هي عملية تحويل المواد الطبيعية مثل الخضر، الفواكه أو اللحوم إلى أغذية جاهزة نقدر نستهلكها بسهولة، وتدوم مدة أطول، بهدف توفير الغذاء ودعم الاقتصاد.

2/أهمية الصناعات الغذائية:

نظرا للتطور السريع والتكنولوجيا الحديثة في مختلف نواحي الحياة والزيادة السكانية واتساع رقعة المعمورة، وخروج المرأة لسوق العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي والانفجار السكاني وظهور مشاكل الغذاء أدى إلى الاهتمام أكثر بالصناعة الغذائية لحل المشاكل العالقة، وجعلها أكثر أهمية وذلك من خلال[1] :

-الغذاء عنصر ضروري لاستمرار حياة البشر ونموهم نظرا لعلاقته المباشرة بصحة الإنسان، لذلك فإن التغذية المتوازنة تضمن صحة البدن وأي نقص فيه يؤدي إلى سوء التغذية، وبذلك تؤدي الصناعات الغذائية لنشر الوعي الغذائي بين فئات المجتمع المختلفة وذلك بإقامة معارض، ندوات.

-تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة تسويقها

و توزيعها على نطاق عالمي .

-تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى.

-للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة من علب صفيح وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها، وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع.

-تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية فهي تمتص عنصر البطالة، ولذلك فهي تساعد على امتصاص عنصر البطالة.

-يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية فمثلا البرتقال يمكن استهلاكه كسائل مشروب أو مربى أو طازجا، والاستفادة كذلك من كل بقايا المزارع وتحويلها إلى مواد نافعة. رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي عبد الحفيظ.[2]

[1] / مرجع سابق ذكره ص459_460

[2] / بوبترة فارس، زهار وليد، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 11، العدد 2، سنة2022، ص250

1-تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها كما أنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات المتبقية للمصانع بأسعار مناسبة بالإضافة إلى أنها توفرها في مواسم ندرتها وتساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.

2-تعمل على تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية وتحويلها إلى منتجات عالية القيمة الاقتصادية كإنتاج الحلوى من التمور أو إنتاج الزيوت من البذور الزيتية أو إنتاج العصائر والخضروات والفواكه.

3-الصناعات الغذائية تعتبر وسيلة لتدعيم التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة حيث أن استمرارية التصنيع الغذائي يتوقف على توفر المواد الخام الزراعية وبالتالي تشجيع هذا القطاع له أثر في استمرارية الإنتاج[1].

4-تقوم الصناعة الغذائية بتصنيع وحفظ المواد الغذائية الزائدة عن حاجة الاستهلاك في مواسم إنتاجها الطبيعي للاستفادة منها على مدار العام مما يحقق التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلى تقليل الفائض من الخامات الزراعية.

5-تعمل على توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية و إمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والدولة.

6-تعمل على إحلال الواردات وبالتالي تغطية العجز في توفير المواد الغذائية بالإضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات وزيادة الصادرات.

7-للصناعة الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها مثل صناعة مواد التعبئة والتغليف المختلفة بما في ذلك العبوات الزجاجية وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيمائية الحافظة وبالتالي لها ارتباط وثيق بالصناعة التحويلية الأخرى.

8-تعتبر الصناعة الغذائية ركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات.[2]

من خلال دراستنا لمفهوم الصناعات الغذائية و أهميتها استنتجنا أن له عدة تعاريف متعددة وأهمية كبيرة سنحاول بعد هذا التطرق إلى دراسة التطور التاريخي للصناعات الغذائية.

[1] /مرجع سابق ذكره، ص250

[2] /مرجع سابق ذكره، ص250

المطلب الثاني : التطور التاريخي للصناعات الغذائية

عرف تطور الصناعات الغذائية مسارات مهمة مست تطور أساليب إنتاجها والتي سنتطرق إليها فيما يلي :[1]:

يرتبط نمو الإنسان وبقاؤه بتوفر الغذاء، وظهرت أولى محاولات التصنيع الغذائي على شكل محاولات شخصية بهدف حفظ الأغذية في وقت فائض الإنتاج، لاستعماله في وقت نقص إنتاجه.

فعلم الصناعات الغذائية يعتبر من العلوم الصناعية الحديثة من ناحية النظريات المفسرة له لكنه من أقدم الصناعات من الناحية التطبيقية فالمصريون القدامى عرفوا عدة طرق لاستخراج زيت بذرة الكتان وزيوت أخرى لاستعمالها في الغذاء والطب والإضاءة، كما برعوا في حفظ الفواكه وقاموا بإنتاج الخميرة التي يستعملونها في صناعة الخبز دون إدراك منهم بعملية التخمر لكنهم نجحوا في تطبيقها. كما قام اليابانيون بحفظ الأسماك فوق الثلج المتراكم في الجبال والمرتفعات منذ خمسمائة سنة قبل الميلاد، وأما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المقرونة قبل عدة قرون. ولقد ساهمت الحرب العالمية الأولى في إعطاء دفعة قوية لتطور صناعة التجفيف والتي تقوم بحفظ الغذاء المجفف، حيث أن هذا النوع من الغذاء يتميز بقيمة غذائية عالية، ووزن خفيف، ومساحة صغيرة وهو ما يسهل عملية نقلها إلى الجنود المقاتلين بعيدا عن أوطانهم. كما أن التقلبات الجوية لا تضمن توفر الثلج على مدار السنة والتي تستعمل في حفظ الغذاء، وهو ما أدى إلى اكتشاف أنظمة التبريد الميكانيكي، كما أن السبب الدافع لاستخدام الحرارة في حفظ الغذاء كان ملحا نتيجة تعرض الجنود الفرنسيين لأمراض مختلفة ناتجة عن نقص التغذية وخاصة جنود البحرية وهو ما أدى بالحكومة الفرنسية إلى طرح جائزة قدرها 13000 فرنكا فرنسيا سنة ميلادي 1785. لمن يتمكن من ابتكار طريقة لحفظ الأغذية من التلف. وهو ما استطاع القيام به الخباز الفرنسي"Nicolas albert " سنة 1809. بعدما استطاع حفظ أنواع كثيرة من الأغذية في علب زجاجية.

كما لعب تطور المواصلات دورا محوريا في تطور الصناعات الغذائية فبداية استعمال القاطرة البخارية وانتشار السكك الحديدية، وظهور السفن البحرية ساهم في تسهيل عملية نقل البضائع ومنها السلع الغذائية وبالتالي ساهم في تطورها.

كما خلقت وسائل الدعاية المختلفة تزاحما كبيرا بين شركات الصناعات الغذائية لتقديم منتجات أفضل، مما ساهم في تطور الصناعات الغذائية وتلبية الطلب المتزايد للغذاء نتيجة تزايد عدد السكان. ولم تكن المعدلات الإنتاجية المرتفعة وليدة الصدفة بل كانت عن طريق الأبحاث و المجهودات التي بذلها العلماء والباحثون في مجال الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى أن التوجه العالمي الذي انطلق في ثمانينيات القرن الماضي يركز على موضوع جودة الغذاء وسلامته[2].

[1] / بوبترة فارس، زهار وليد، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 11، العدد 2، سنة2022، ص 250.

[2] /نفس المرجع السابق، ص39.

وقد تطور علم صناعة الأغذية على يد مجموعة من العلماء الرواد، ومنهم سالباني والذي اتبع أسلوبا علميا لحفظ الأغذية عام 1765م. وألبرت الذي طور المعاملة الحرارية للأغذية وتعليبها باستخدام مبدأ التجربة والخطأ عام 1809م. ولويس باستور الذي اكتشف البسترة عام 1850م. وظهرت أبحاث بالتبريد عام 1875م .وعمليات تجميد الأغذية عام 1890م. واستخدمت طريقة التجميد السريع للأسماك سنة 1924م والتي استخدمها لاحقا "كلارنس بيروس "في كثير من الأغذية عام 1934م .ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية عام 1930م. والتي توسع بها العلماء بروكتور ، فان دي غراف وفارم عام 1934م.[1]

-كما تطور التجفيف من الطرق البدائية إلى التجفيف بالطرق الآلية بالأسطوانات والألواح، والرذاذ.

من خلال تطرقنا لتاريخ الصناعات الغذائية يمكننا القول أن الصناعات الغذائية مرات بمراحل تاريخية أثناء تطورها وبعد هذه الدراسة سنتطرق إلى خصائص الصناعات الغذائية.

المطلب الثالث : خصائص الصناعات الغذائية

تتميز الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص المهمة، ومنها: [2]

-1تحتوي على تاريخ إنتاج، وتاريخ انتهاء، مما يساهم في تحديد صلاحية استهلاكها البشري من قبل الناس، لذلك يجب قبل شراء أية مادة غذائية مصنعة الإطلاع على تاريخ صلاحيتها، حتى يكون استخدامها مناسباً، وصحياً.

-2 تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة، أي أن بعض المواد الغذائية قد تحتاج لوجود مواد حافظة، مثل معظم أنواع المعلبات وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها.

-3تختلف طريقة التصنيع الغذائي بناءً على طبيعة المادة المصنعة، فمثلاً: أنواع الغذاء البسيطة من الممكن صناعتها في المنزل، مثل: المخللات، بعكس أنواع الغذاء التي تحتاج إلى وسائل إنتاجية، مثل: رقائق البطاطس

-4الاعتماد على المواد الخام الزراعية : تستخدم الصناعات الغذائية منتجات نباتية وحيوانية كمصدر رئيسي للإنتاج مما يجعلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي.

-5قابلية المنتجات للتلف: نظرًا لطبيعة المواد الخام، فإن المنتجات الغذائية تحتاج إلى تقنيات حفظ وتخزين دقيقة للحفاظ على جودتها وسلامتها.

-6التنوع الكبير في المنتجات: تشمل الصناعات الغذائية مجموعة واسعة من الأطعمة والمشروبات، مما يتطلب تنوعًا في العمليات والتقنيات المستخدمة[3].

---

[1] /نفس المرجع السابق، ص38

[2] /mawdoo3.com، بتاريخ 2025/4/15، بتوقيت14:30مساءا.

[3] /1. Peter Fellows ،**Food Processing Technology**: **Principles and Practice** ،Woodhead Publishing60-45 ص ، .

-7الترابط مع عدة قطاعات: تتداخل الصناعات الغذائية مع قطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات، حيث تعتمد على المعدات الصناعية والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى خدمات النقل والتوزيع والتسويق.

-8الطلب المستمر والمتزايد: نظرًا لأن الغذاء حاجة أساسية للإنسان، فإن الصناعات الغذائية تشهد طلبا مستمرًا ومتزايدًا، مما يحفز الابتكار والتطوير في هذا القطاع.

-9حساسية عالية لمعايير السلامة والجودة: بسبب تأثيرها المباشر على صحة مستهلك الصناعات الغذائية.

-10إمكانية التصنيع طوال السنة: بفضل تقنيات الحفظ والمعالجة، يمكن للصناعات الغذائية إنتاج منتجاتها على مدار السنة، حتى خارج المواسم الزراعية.[1]

-11ارتباطها المباشر بقطاع الزراعة في الحصول على مداخلاتها من مواد أولية أو وسطية وغيرها.

-12غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.

-13تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع، وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.

-14يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أن أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية العبوات والأغلفة التجارية...)[2].

من خلال دراستنا لخصائص الصناعات الغذائية استنتجنا أن لها عدة خصائص متنوعة سنحاول بعد هذا التطرق إلى دراسة العلاقة بين الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى والعقبات والعراقيل التي تواجهها ومعرفة أهدافها.

[1] Benjamin Caballero ،**Encyclopedia of Food Sciences and Nutrition** ،AcademicPress، . /ص1220_1230

[2] /بوشكور امينة زهرة، منير نوري، **مجلة الريادة لاقتصاديات الجزائر**، المجلد9، العدد1، سنة2023، ص

المبحث الثاني : علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى والعقبات والعراقيل التي تواجهها و أهدافها

يتضمن هذا المبحث علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى في المطلب الأول، والعقبات والعراقيل التي تواجهها المطلب الثاني و أهداف الصناعات الغذائية في المطلب الثالث.

المطلب الأول : علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى

يتضمن هذا المطلب علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي و علاقته بالقطاع الفلاحي، وكذا علاقته بقطاع الخدمات.

1-علاقتها بالقطاع الصناعي:

ساهم التطور الصناعي الذي حدث في العقود الأخيرة في إحداث تغير كبير في بنية الصناعات الغذائية ما مكنها من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية، وساهم أيضا في رفع كفاءتها في إنتاج منتجات أكثر أمانا وأقل تلوثا، وأقل فقدا في قيمتها الغذائية من المنتجات السابقة[1].

لذا تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية، نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، بانتهاج سياسة إحلال الواردات . وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج، وذلك لاستخدام القطع المنتجة محليا، خاصة في جمهورية مصر وسوريا والسودان، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه بالسعودية، ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في كل من المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في صناعة السكر (من الشمندر وقصب السكر)، والذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الإجمالي للدول العربية حوالي 55 % في سنة1994. ثم شهدت تطور في تعليب الأسماك التي تزداد بمعدلات تبشر بقرب الاكتفاء الذاتي.[2]

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطوير الصناعة الغذائية و حققت نجاحا يدل على إمكانية ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا ، وقد كان للصناعات الغذائية دور فعال في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الأخرى مما يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال مداخلات ومخرجات الصناعة الغذائية والتي تنجزها فيما يلي:[3]

---

[1] /مرجع سابق ذكره، ص53

[2] /مرجع سابق ذكره، ص

[3] /فوزي عبد الرزاق، كساب علي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**،علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،2006_2007، ص61.

1-1 مداخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي :

تعتمد الصناعة الغذائية في مداخلاتها من القطاع الصناعي على الآلات والمعدات والمواد الكيميائية، إذ لا يمكن إقامة صناعة غذائية بدون الاعتماد على الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة تقوم بتزويد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات مما يسمح لها بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب ذلك فإن معظم الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف لمنتجاتها، وهو ما يساهم في تطوير صناعة التغليف كما ونوعا من خلال الطلب المتزايد عليها من الصناعات الغذائية، وفي ظل المنافسة الشديدة المتواجدة في السوق أصبح التعليب يلعب دورا أساسيا في تسويق السلعة لأنه يعتبر جزءا منها. وبالتالي فإن العلاقة التي تربط الصناعات الغذائية بالفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، وإن أي تطور تكنولوجي يحدث في الصناعة سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية، فيمكن القول إن الصناعة الغذائية هي من الفروع الصناعية المهمة كونها تساهم في تنشيط الفروع الاقتصادية الأخرى، كما تولد درجة كبيرة من التشابك بينها وبين القطاعات الصناعية الأخرى وذلك من خلال الحصول على لوازم الإنتاج[1].

1-2مخرجات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:

بما أن الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الصناعي، فمثلا الصناعة الاستخراجية للبترول في أعماق الصحاري، لا يمكن للقوة العاملة، رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، أن تواصل نشاطها في أدغال الصحراء دون تناول الغذاء، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوة العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة[2].

2-علاقتها بقطاع الخدمات

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية جاهزة الاستهلاك في أشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات، ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين قطاع الخدمات وفرع الصناعات الغذائية فيما يلي:[3]

2-1مداخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

---

[1] /مرجع سابق ذكره، ص54.

[2] / فوزي عبد الرزاق، كساب علي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**،علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،2006_2007، ص62.

[3] /مرجع سابق ذكره، ص66.

إن التصنيع الغذائي يتطلب إعدادا من الفنيين المهرة الذين يكونون في مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة، والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمداخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات[1].

2-3مخرجات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

إن السلع الغذائية المنتجة من طرف المصانع الغذائية ، يتم توجيهها إلى كل القوى العاملة في مختلف القطاعات، ويتميز قطاع الخدمات في الدول النامية باعتماده الكبير على اليد العاملة، فالطلب المتزايد على السلع الغذائية يساهم في تطويرها.

إن تطوير فرع الصناعات الغذائية مرهون بتطوير وتنمية القطاع الزراعي باعتباره المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى مثل: صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألمنيوم ومواد التغليف على أنواعها، كذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.[2]

3-علاقتها بقطاع الفلاحي:

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مداخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مداخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع، بل تعد ركيزة أساسية للاقتصاد، يمكن حصرها فيما يلي :

- **توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:**[3]

تقدم الزراعة المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلى المواد الغذائية التي تقدمها كطعام للأفراد، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المدخول فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات.

- **الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية :**

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية. وهذا يعني أن الأنشطة الزراعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة التصنيع وبالخصوص الصناعة الغذائية، والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.

---

[1] /مرجع سابق ذكره، ص66.

[2] /مرجع سابق ذكره، ص58.

[3] /هادف حيزية، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلد18، العدد3، سنة2020، ص93 .

- توفر الصناعات الغذائية سوقا لاستيعاب فائض الإنتاج الزراعي:

تساهم الصناعات الغذائية في خلق أسواق كفيلة بامتصاص فائض الإنتاج الزراعي، وخاصة في مواسم الإنتاج، فتضمن المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وتوفر الحماية اللازمة للمنتج والمستهلك على حد سواء بتوفير المواد المصنعة وقت الندرة واستيعاب الفائض في المنتجات الزراعية في مواسم الإنتاج.[1]

من خلال تطرقنا للعلاقة بين الصناعات الغذائية الأخرى استنتجنا أن الصناعات الغذائية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعدة قطاعات كالفلاحة، الصناعة، والخدمات، حيث تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي للمواد الأولية، وعلى الصناعة لتوفير المعدات والتغليف، وعلى الخدمات للتكوين والتسويق. كما تساهم في تحفيز هذه القطاعات من خلال تزويدها بالمنتجات الغذائية ودعم الاقتصاد الوطني. وبعد هذه النتائج سنتطرق إلى دراسة العقبات والعراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية.

المطلب الثاني: العقبات والعراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية

ا/العقبات التي تواجه الصناعات الغذائية وتؤدي إلى تخلفها: [2]

-قلة الثروة الحيوانية المستخدمة لإنتاج الحليب وانخفاض إنتاجية المتوفر منها.

-قلة توفر المواد الزراعية الخام التي تحتاجها قطاعات صناعية غذائية كثيرة.

-عدم تطوير المنتجات وبصورة خاصة من قبل القطاع الخاص وحيث يتطلب هذا التطوير إجراء دراسات وأبحاث علمية.

-قلة الاهتمام بالثروة السمكية.

-عدم توفر أصناف خاصة للحفظ والتصنيع وان وجدت لا تتوفر بالكمية اللازمة للتصنيع

-ارتفاع أسعار المواد الخام ومواد التعبئة .

-وجود صعوبات كثيرة للتعاقد مع المزارعين لانتاج أنواع محددة بمواصفات معينة لسد حاجة الصناعة.

ب/العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر:[3]

قطاع الزراعة: لعل أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة، حيث اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها على الإنتاج الزراعي الداخلي ولكنها سرعان ما تحولت إلى استيراد معظمها من الخارج، سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة ويعود كل هذا إلى:

-ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية بنمو الصناعات الغذائية.

-عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المداخلات بشكل منظم والاكتفاء بالتموين الموسمي؛

-عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية؛

---

[1] /مرجع سابق ذكره، ص93.

[2] / هادف حيزية، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد18، العدد3، سنة2020، ص85الى 86.

[3]/ قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، **مجلة أبحاث و دراسات التنمية**، المجلد 6، العدد2، سنة 2019، ص117.

-القصور في مراكز البحوث التطبيقية و إهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد والتسويق.

-منافسة المواد المستوردة للإنتاج المحلي.

-الإنتاج: معظم الصناعات الغذائية في الجزائر ترتكز على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية تعددت أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات إنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية مثل:

-صناعة الخبز والحلويات حتى يتم استعمال الآلات المتطورة.

-صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاته التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف.

-إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق، كما أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

-ارتفاع أسعار المواد الغذائية :و الذي يعتبر من أهم العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية[1].

المطلب الثالث : : أهداف الصناعات الغذائية

تهدف عمليات الصناعات الغذائية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها[2] :

1-تقليص فاتورة استيراد الغذاء.

2-تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية، ذات قيمة عالية.

3-الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها.

4-التوسع في الإنتاج، وإمكانية التصدير.

5-دعم اقتصاديات الريف.

الاستفادة من فائض من الإنتاج في موسم معين :من خلال حفظ هذا الفائض سواء على صورته الأصلية أو في صورة مصنعة.

زيادة فترة صلاحية الغذاء للاستهلاك: عن طريق حفظه بطرق الحفظ المختلفة التي يمكن من خلالها إيقاف أو تقليل معدل حدوث الأنشطة الميكروبية أو الإنزيمية المفسدة للغذاء وكذلك بالنسبة للتفاعلات الكيميائية وبالتالي زيادة الفترة الزمنية المتاحة لعمليات التوزيع، البيع والتخزين.

[1] /مرجع سابق ذكره، ص118.

[2] / حميد حملاوي، ط.د وسام عمرون، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد20، العدد2، سنة2019، ص24.

تغيير شكل بعض الأغذية: مما يؤدي إلى إمكانية إجراء عمليات تصنيعية أخرى، كطحن الحبوب وتحويلها إلى دقيق وبالتالي إنتاج منتجات المخابز المختلفة، كما أن بعض الخامات لا يمكن استهلاكها إلا بعد تصنيعها مثل الزيتون المخلل، كذلك هناك بعض المنتجات لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال عمليات التصنيع.[1].

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

المطلب الأول: المصانع الغذائية في الجزائر.

تعتبر الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية في الجزائر نظرا لدورها في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني. ورغم تنامي عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال، إلا أن الاعتماد على الاستيراد لا يزال مرتفعا، مما يعكس وجود فجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المتزايد في السوق الوطنية. يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع هذا القطاع من حيث عدد الشركات، كميات الاستيراد الأرباح المحققة، والتحديات المطروحة، مع التركيز على دور الجهات الوصية في دعم وتطوير هذه الصناعة الجزائرية أبرز الشركات في الصناعات الغذائية وهي [2]:

أولا: مجمع سيفيتال (Cevital) :

مجمع سيفيتال هو أكبر مجموعة اقتصادية خاصة في الجزائر تأسس في عام 1998، ويضم أكثر من 18,000 موظف موزعين على 26 فرعا في 3 قارات يقدر رقم أعماله السنوي بحوالي 4 مليارات دولار، ويُعتبر من أكبر المصدرين غير النفطيين في البلاد.

1/الإنتاج السنوي لمجمع سيفيتال 2023:

الجدول قم (01) : الإنتاج السنوي لمجمع سيفيتال 2023

المنتج		الطاقة الإنتاجية السنوية
السكر الأبيض		2,7 مليون طن
الزيت النباتي		570,000 طن
المرغرين		180,000 طن
المياه المعدنية		3 مليون قارورة يوميا
المشروبات الغازية		غير مقدر
المعلبات		غير مقدر

المصدر : الاذاعة الجزائرية ممثل عن وزارة الصناعة

[1] / ايمان سواحلية، خميسي قايدي، ايمان ملالة، **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر**، مجلد11، العدد2، سنة2024، ص26 .

[2] / الإذاعة الجزائرية ممثل عن **وزارة الصناعة**.

ب /التوسع والتصدير:

3 مليارات دولار صادرات في 3 سنوات في عام 2016، أعلن رجل الأعمال اسعد ربراب أن مجمع سيفيتال يهدف إلى تحقيق صادرات بقيمة 3 مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، مع دخول المشاريع الجارية مرحلة الإنتاج.[1]

تصدير السكر إلى 48 دولة : أشار ربراب إلى أن مادة السكر تصدر اليوم إلى 48 دولة، مع خطط لتوسيع نطاق التصدير مستقبلاً.

تصدير الزيوت النباتية في عام 2023، أعلن مدير مشروع مركب سحق البذور الزيتية، لوناس إحدادن، أن المصنع سيخصص 10% من إنتاجه للتصدير، مما يعكس التزام سيفيتال بتوسيع حصتها في الأسواق الدولية.

ج/ مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات:

من خلال إنتاج الزيوت النباتية، السكر، والمارغارين محليا، قلل مجمع سيفيتال من الحاجة إلى استيراد هذه المنتجات، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتقليل العجز التجاري.

تعزيز الصادرات:

يصدر مجمع سيفيتال منتجاته إلى أكثر من 30 دولة، مما يعزز من مكانة الجزائر في الأسواق الدولية ويساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

توفير فرص العمل:

يشغل المجمع أكثر من 18,000 موظف عبر 26 شركة تابعة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

الاستثمار في مشاريع إستراتيجية:

أطلق مجمع سيفيتال مشاريع صناعية ضخمة، مثل مصنع "جوهرة" في بجاية، الذي يعتبر من أكبر مصانع سحق البذور الزيتية في إفريقيا، بطاقة إنتاجية تصل إلى 22,000 طن يوميا للابتكار والتوسع الصناعي[2].

استثمر المجمع في مجالات جديدة، مثل صناعة المحركات الكهربائية بالتعاون مع شركة WEG البرازيلية، لإنتاج ما بين 1 و 1.2 مليون محرك سنويا، مما يعزز من قدرات الصناعة المحلية ويُقلل من الحاجة إلى الاستيراد.

[1] /تقرير صحفي عن جريدة الشروق الالكترونية، بتاريخ14/11/2016.

[2] / مرجع سابق ذكره.

ثانيا: شركة حمود بوعلام :

هي شركة جزائرية خاصة لتصنيع المشروبات المختلفة، وهي شركة عائلية تأسست سنة 1879 في الحي الشعبي بلكور الجزائر من قبل يوسف حمود، ويتم استهلاك المنتج أساسا في الجزائر، ولكنها بدأت في الانتشار في مختلف الدول التي تتواجد بها الجاليات الجزائرية كفرنسا والولايات المتحدة وإنجلترا وكندا. وتتقاسم حمود بوعلام سلم المبيعات والمشروبات الغازية عبر كامل السوق الوطنية، بنسبة تغطية محلية قاربت 50 بالمائة في العاصمة وضواحيها، و 25 بالمائة في المناطق الأخرى، يليه مجمع كوكاكولا بحجم تغطية تقدر ب25 بالمائة، متبوعا بشركة بيبسي.

المنتجات:

تعتبر أبرز المنتجات المسوقة والأكثر شهرة في الجزائر من طرف حمود بوعلام هي:

سيليكتو : مشروب غازي مستخلص من التفاح ، وكان يسمى سابقا باسم فكتوريا.

الليمونادا : وهو الذي حصل على الميدالية الذهبية في معرض باريس العالمي، وكان يسمى سابقا روايال.

كروش : وهو مشروب غازي مستخلص من البرتقال لكن تم التوقف عن إنتاجه هناك من يقول أن السبب راجع إلى مكوناته الحساسة.

سليم: وهو يضم 3 مشروبات غازية(ليمون اصفر، برتقال، فراولة) .

كما لديه العديد من العصائر منها الممزوج بالحليب، إضافة إلى المياه المعدني .

مساهمتها في الاقتصاد الوطني:[1]

الجدول رقم (02) : مساهمة شركة حمود بوعلام في الاقتصاد الوطني

المساهمة	التفاصيل
رقم الأعمال	في عام 2023، حققت الشركة رقم أعمال بلغ حوالي 170 مليار دينار جزائري، مما يظهر نموا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة.
فرص العمل	توفر الشركة أكثر من 1400 منصب شغل دائم، مما يسهم بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

[1] /**المقال من موقع الخبر**، عبر موقع **djazairess**. أطلع عليه يوم : 2025/03/17 على الساعة 15:12

الاستثمار و التوسعة	في عام 2024، أعلنت الشركة عن خطط لتوسيع طاقتها الإنتاجية من خلال بناء مصنع جديد في بوفاريك بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.8 مليون لتر يوميا، مما يعكس التزامها بتعزيز موقعها في السوق الجزائرية.
الاستدامة البيئية	افتتحت الشركة محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي في وهران والبليدة، حيث تعالج محطة وهران أكثر من 12 مليون لتر من المياه شهريا، ومحطة البليدة تعالج أكثر من 32 مليون لتر شهريا، مما يسهم في الحفاظ على موارد المياه في المنطقة. [1]
التصدير	تصدر منتجاتها إلى دول عديدة، بما في ذلك فرنسا وكندا والمملكة المتحدة، مما يعزز من صورة الجزائر في الأسواق الدولية.

ثالثا/شركة صيدال Saidal :

أنشئت الشركة في سنة 1982 بهدف تلبية حاجيات الدولة لضمان وفرة الأدوية للمواطنين الجزائريين بأسعار في متناول جميع شرائح المجتمع". حيث عرفت طوال 40 سنة من الوجود تطورات دائمة بهدف واحد و هو ضمان صحة الجزائريين حسبما ذكره المجمع العمومي.

" وبفضل دعم الدولة, ولاسيما وزارة الصناعة الصيدلانية أصبحت صيدال اليوم مجمعا صناعيا هاما يضم 8 وحدات إنتاج مجهزة بأحدث المعدات التي تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية أكثر من 250 مليون وحدة سنويا".

كما يضم المجمع أكثر من 150 منتجا موزعا على 20 فئة علاجية ومركزا للبحث والتطوير, بالإضافة إلى مركز التكافؤ الحيوي (Equival Biocenter) الذي يقوم بدراسات لإثبات تكافؤ الأدوية الجنسية والأدوية المرجعية من حيث الفعالية والسلامة.

وأكدت صيدال أنها طورت باستمرار مجموعة منتجاتها لتلبية احتياجات السوق الجزائري والمشاركة في جهود الدولة لضمان السيادة الصحية . [2]

[1] / **المقال من موقع الخبر**، مرجع سابق.

[2] /**تقرير مجمع سيدال**، يوم ثلاثاء2022/4/26، ساعة17:38

1/ الإنتاج السنوي لشركة صيدال:

أ/الإنتاج المحلي وتغطية احتياجات السوق:

ينتج مجمع صيدال حاليًا أكثر من 70% من احتياجات الجزائر من الأدوية، مع خطط لزيادة هذه النسبة إلى 100% في السنوات الخمس المقبلة يشمل الإنتاج أدوية في مجالات متعددة مثل: أمراض القلب السكري، السرطان المضادات الحيوية، والأدوية البيولوجية في عام 2023، بلغ رقم أعمال المجمع 19.5 مليار دينار جزائري، مع إنتاج 130 مليون وحدة بيع من المتوقع أن يصل رقم الأعمال إلى 23.5 مليار دينار في عام 2024، مدفوعا بزيادة الإنتاج والتصدير.

ب/ إنتاج المواد الأولية:

ابتداء من عام 2025، سيبدأ مجمع صيدال في إنتاج المواد الأولية لصناعة الأدوية، مما سيجعل الجزائر رائدة في هذا المجال على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط المرحلة الأولى تستهدف إنتاج 50 مادة أولية، على أن يتم تصنيع 600 مادة على المدى المتوسط يشمل ذلك المواد الأولية للمضادات الحيوية والأنسولين.

ج/التصدير والتوسع الدولي:

في عام 2024، تمكن مجمع صيدال من تسجيل منتجاته في 13 دولة إفريقية، مع خطط للتوسع إلى أسواق جديدة، بما في ذلك أسواق عالمية، بالاعتماد على دراسة السوق وتطوير الجانب اللوجيستي يهدف المجمع إلى تصدير 10% من رقم أعماله على المدى القصير .[1]

د/مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

تعزيز الأمن الصحي والسيادة الدوائية.

تسعى صيدال إلى تقليل الاعتماد على استيراد الأدوية، حيث تهدف إلى رفع نسبة الإنتاج المحلي من الأدوية المستهلكة محليا من حوالي 70% إلى 100% في غضون السنوات الخمس المقبلة.

.تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

من المتوقع أن يصل رقم أعمال صيدال إلى نحو 23 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى ما بين 32 و 35 مليار دينار في عام 2025.

.توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير.

تعتزم صيدال إنتاج 120 دواء جديد في عام 2024، بما في ذلك أدوية لعلاج أمراض القلب والأوعية الدموية، كما تخطط لتصنيع أدوية السرطان بالكامل بدلاً من الاكتفاء بالتعليب.

[1] /الإذاعة الجزائرية وتقرير أنباء الجزائر.

.دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي

تولي صيدال اهتماما خاصا بالبحث والتطوير، حيث تعمل على تطوير تقنيات العلاج بالخلايا وإنتاج البدائل الحيوية، مما يعزز مكانتها في السوق المحلي والدولي.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السوق المحلي. وفي هذا السياق، تم التطرق إلى بعض الشركات الكبرى مثل شركة محمود بوعلام التي تتميز بإنتاج المواد الغذائية ذات الجودة العالية، وشركة صيدال التي تلعب دورا محوريا في مجال الأدوية وتعزيز الإنتاج المحلي.

ومن بين الشركات الأخرى التي تساهم بشكل فعال في هذا القطاع، نجد شركة سيبون، التي تعد من الشركات الرائدة في صناعة العصائر والمشروبات الغازية في الجزائر تلعب هذه الشركات جميعها دورا مهما في تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية وتقليص الاعتماد على الواردات، مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني ويدعم الأمن الغذائي في البلاد.

المطلب الثاني : أساليب الصناعات الغذائية

ا/ الأساليب التقليدية:

.الإنتاج التقليدي لمشتقات الحليب:

تحضير الرايب، اللبن، الجبن(الشقوقو، القريش) يتم في البيوت باستخدام أواني فخارية أو جلدية (المشاطة).

زبدة الفلاحة (الدهان) تخص في أواني جلدية(السعن أو الشكوة)، ولا تزال منتشرة في مناطق مثل :تيزي وزو، الأغواط، وجبال الأوراس[1].

.إنتاج الخبز التقليدي

الخبز المصنوع من الشعير أو القمح الكامل : مثل الكسرة، الرغيف، المطلوع، ويتم خبزه على الطاجين الطيني أو على الحطب.

الفرن التقليدي (الفران) : لا يزال يستخدم في بعض القرى لصناعة الخبز بطريقة جماعية.

.طرق التحويل التقليدي للأغذية:

تجفيف الخضر و الفواكه : كالطماطم، التين والمشمش لحفظها بدون ثلاجة.

.تحضير الكسكس يدويا: النساء في القرى يجتمعن لصنع الكسكس من القمح أو الشعير في مناسبات جماعية.

.**صناعة الزيوت:** مثل زيت الزيتون في المعاصر التقليدية، وزيت الكتان أو الحبة السوداء.

.التحضير التقليدي للتوابل والمواد الحافظة:

.**تحضير رأس الحانوت** : مزيج من التوابل يطحن يدويا أو في الرحى.

.**تخزين الزيتون:** المخللات، والدقة (العولة) لفصل الشتاء.

[1] / **الإذاعة الجزائرية وتقرير أنباء الجزائر**، مرجع سابق .

.**التمليح والتجفيف**: للحوم كما في صناعة القديد والكليلة[1].

.عيوب ومشاكل الأساليب التقليدية:

-زيادة نسبة الفاقد وخاصة في المنتجات اللبنية، حيث تصل إلى 10% من كمية الدهن الكلية عند استعمال الأواني العميقة.

-عدم إمكانية التحكم في نسبة الدهن المتحصل عليها في كل من القشدة واللبن الرفد.

-استخدام أدوات ومعدات بسيطة بدائية غير متطورة .

-إتباع أساليب تكنولوجية تعتمد على الخبرة ولا تتوفر فيها الأسس والقواعد العلمية السليمة لصناعة المنتجات الغذائية.

-اغلب العاملين غير مؤهلين صناعيا أو علميا بل يعتمدون على الخبرة.

- يتم التصنيع في أماكن غير مجهزة لصناعة المنتجات الحساسة كاللبنية من حيث الاحتياط واشتراطات النظافة والشؤون الصحية.

-انخفاض الجودة الميكروبولوجية والحسية والتركيبية للمنتجات المتحصل عليها[2].

-الحصول على منتجات ذات قوة حفظ منخفضة مما يعرضها لظهور الكثير من العيوب أثناء التداول مما يقلل من فترة الصلاحية.

- قدم الآلات المستخدمة وعدم الاهتمام بإجراء عمليات الصيانة الدورية فضلا عن أن بعض المصانع مازالت تستخدم الطرق اليدوية والنصف آلية، الأمر الذي لا يمكن من الوصول إلى إنتاج جيد وخاصة المعلبات.

-عدم مراعاة الشروط الصحية، مما يترتب عليه الكثير من المخاطر الصحية.

-تعرض الأغذية لفتك الحشرات والطيور وتعرضها للأتربة والتخمر بسبب الندى ليلا قبل أن تتم عملية التجفيف، مما يؤدي إلى فقد مكون من الفيتامينات خاصة إذا لم يجري عليها عملية الكبرتة.

-انخفاض صفات الجودة للأغذية الشفقة شمسيا وخاصة الخضر.

-بروز بعض العيوب الأخرى كالتلوث بالفطريات أو الخمائر ويرجع ذلك لعملية التعبئة الغير السليمة وعدم نظافة أواني التعبئة وعدم تعقيمها قبل الاستخدام، بالإضافة إلى عدم قفلها بأحكام.

. ضرورة تطوير الأساليب التقليدية:

إن الإنتاج الغذائي يزيد سنويا ويستهلك أغلبه في مراكز إنتاجه بالريف ، حيث يتم تصنيع 30% منه بواسطة المزارعين بطرق تقليدية (بدائية ذات كفاءة إنتاجية منخفضة وتعطي منتجات تفتقد للجودة الصحية والغذائية، مما يحرمها من فرص التنافس في التسويق ولا تجد لها سوى أسواق القرية أو ارصفة المدن كمنافذ للبيع[3].

---

[1]/عبد الوهاب عبدات، د/علي خالفي، **واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال(2007/1997)**، ص83

[2] /مرجع سابق ذكره، ص84

[3] / مرجع سابق ذكره، ص85

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن جزء كبيرا من هذه المنتجات يتم استهلاكه بواسطة المزارعين أنفسهم مما يعرضهم للإصابة ببعض الأمراض نتيجة تلوث هذه المنتجات لافتقار هذه الطرق البدائية للاشتراطات الصحية و الميكروبيولوجية

ولتطوير أساليب الإنتاج التقليدية تم اعتماد على الصناعات الصغيرة التي تعتبر ذات مكانة في مجال استثمار الموارد البشرية من خلال تسهيل تنشيط هذه الصناعات بتوفير مصادر التمويل المختلفة للمشاريع الاستثمارية بما يتناسب والإمكانيات والقدرات الفنية والمادية، بدفع الشباب ليتحولوا إلى قوى منتجة مما يساعد على حل مشكلة البطالة.

ويعتبر مجال تصنيع المعدات ذات الطاقة الإنتاجية الصغيرة من أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في إيجاد مجالات جيدة للاستثمار بصفة عامة، وفي مجال الصناعات الغذائية بصفة خاصة، حيث توفر مثل هذه المعدات نقلة لتطوير صناعات الأغذية بالريف الجزائري، ومعامل الأغذية ذات الطاقة الإنتاجية المحددة بأساليب تكنولوجية جديدة وتعطي منتجات غذائية عالية الجودة بتكلفة اقتصادية تحقق وفرا في الجهد والوقت وتقليل الفاقد أثناء التصنيع إلى جانب الحصول على منتجات جيدة الصفات.

و يعتبر تطوير وتحديد التكنولوجيا البسيطة لإقامة مشروعات إنتاجية مدرة لدخل ملائم لتحقيق مستويات دخل أفضل من جهة، وتحسين جودة الإنتاج من جهة أخرى.

و يتفق على أن التكنولوجيا البسيطة تعد أكثر ملائمة لظروف المناطق الريفية بالدول النامية، حيث يمكن توفيرها محليا، وهذا من شأنه خلق قاعدة أو نواة للتنمية أو تبني تكنولوجيا أكثر تقدما في مراحل قادمة.

لذا فإن أفضل السبل لتطوير الصناعات الغذائية التقليدية هو تطوير التكنولوجيا البسيطة التي تستخدم لصناعة المنتجات الغذائية بغرض الحصول على منتج ذو مواصفات جيدة يحقق من ورائه دخلا أكثر من شأنه تحقيق تنمية شاملة اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع.

ب/الأساليب التكنولوجية للصناعات الغذائية:

تختلف الصناعات الغذائية كصناعة تحويلية لإنتاج الغذاء في ظل التطورات العلمية التي شهدها القرن العشرون والقرن الواحد والعشرون عن الصناعات الغذائية في القرون السابقة، سواء من حيث التطور التكنولوجي، أم من حيث المواصفات والمعايير العالمية المطلوبة في جودة السلع الغذائية وسلامتها[1].

إن عمليات التطور الحالية في مجال أبحاث التكنولوجيات ، قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الإنجازات في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث نوعية الغذاء أو من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة إلى قارة مع المحافظة على سلامته وجودته.

وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية. أثبت العلماء والباحثين في مجال الصحة البشرية والبيطرية، أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، ولها

[1] / مرجع سابق ذكره، ص86

علاقات كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لذا تطلب اتخاذ الإجراءات الضرورية من قوانين وتدابير في القال الصحي لمراقبة الغذائية

وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين من أجل البقاء، ولكن توفير المواد الغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات المعيشة.

و ذلك بتزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ المواصفات والمعايير التي تقرها القوانين والتشريعات العالمية، كما يتطلب كوادر عالية التأهيل والتدريب، و الاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بآخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء، الأمر الذي يستدعي من الدول النامية، التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق الشروط والقوانين والمواصفات العالمية وهو ما يعكس على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول.

.تطوير أساليب صناعة الأغذية – التكنولوجيا:

و ذلك بإدخال أساليب تكنولوجية جديدة سواء في طرق الصناعة أو في المعدات والأدوات المستخدمة وهذا ما يطلق عليه نقل التكنولوجيا. ويتطلب ذلك دراسة متكاملة لجميع ظروف المجتمع المحلي، الذي يتم اختياره لإجراء عملية نقل التكنولوجيا إليه. لذلك لا بد من التخطيط لهذه العملية جيدا من خلال اعتبار نقل التكنولوجيا فرعا من فروع منظومة التنمية الشاملة لهذا المجتمع، والإعداد الجيد لهذه العملية بالتنسيق مع كافة الجهات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية يضمن حسن استقبال المزارعين العملية نقل التكنولوجيا وعدم محاربتهم[1]..

المطلب الثالث: الواقع الحالي للصناعة الغذائية في الجزائر و التوزيع الجغرافي للوحدات الإنتاجية

عدد المؤسسات الناشطة في شعبة الصناعات الغذائية في الجزائر تجاوز حاليا 31 ألف مؤسسة توظف ما يقارب 170 ألف عامل، ساهم نشاط هذه المؤسسات في رفع مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى حوالي 85%، حيث أن القطاع لا يزال يعتمد بنسبة 44% على الواردات الخارجية، خاصة من الاتحاد الأوروبي، بسبب نقص الإنتاج المحلي وقلة التنويع في السلع الأساسية مثل الحبوب والزيوت[2].

أ/ التوزيع الجغرافي للوحدات الإنتاجية

1/المناطق الشمالية (المراكز الرئيسية):

ولاية قالمة تضم 27 وحدة إنتاجية كبرى، متخصصة في تصنيع الحبوب(السميد، الفرينة) والزيوت النباتية، وتعد من أكبر المراكز الإنتاجية بسبب توفر المواد الزراعية الخام.

– **ولاية قسنطينة:** تشتهر بصناعات تحويلية مثل تعليب التمور (مصنع "عمتنا" نموذجا) ومعالجة مخلفات الزراعة.

[1] / مرجع سابق ذكره، ص86

[2] / **تصريحات وزير الصناعة زغرار**

ولاية الجزائر العاصمة :تتركز فيها مقرات الشركات الكبرى مثل "نستله الجزائر" و"روبية"، مع وجود وحدات تعليب الحليب والعصائر[1].

2/المناطق الجنوبية:

-ولاية بسكرة : تعد مركزا رئيسيا لصناعة التمور، حيث توجد مصانع متخصصة في تعليب وتصدير التمور ذات الجودة العالية.

-ولاية تيميمون :تشهد مشاريع حديثة مثل "ماتيي إفريقيا" (شراكة جزائرية- إيطالية) لزراعة الحبوب والبقوليات وتصنيعها.

3/المناطق الغربية:

-**ولاية وهران** : تضم مجمعات لإنتاج الحليب ومشتقاته (مثل "جيكا")، بالإضافة إلى مصانع تعليب الأسماك في المناطق الساحلية.

-**ولاية تيارت:** تتركز فيها وحدات إنتاج الزيوت النباتية من الزيتون وعباد الشمس.

ب/التحديات الرئيسية حسب المناطق[2]

1/الشمال:

-نقص المواد الخام :بسبب التقلبات المناخية وضعف الإنتاج الزراعي.

-البنية التحتية: تعاني بعض الوحدات من قدم الآلات وارتفاع تكاليف الصيانة.

2/الجنوب

-نقص التمويل: صعوبة الوصول إلى القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-البعد عن الموانئ :يؤثر على قدرة التصدير.

ج /المبادرات الحكومية الحديثة:

-مركز امتياز وطني للصناعات الغذائية (2025): يهدف إلى دعم الابتكار وتحديث الوحدات الإنتاجية في جميع المناطق.

-صالون "جازاغرو" الدولي (أبريل 2025) :عقد في قصر المعارض بالجزائر العاصمة، وتم خلاله عرض فرص الاستثمار في المناطق الجنوبية والغربية[3].

[1] /**تصريحات وزير الصناعة زغرار**

[2] /مرجع سابق ذكره

[3] /مرجع سابق ذكره.

إن الصناعة الغذائية الجزائرية اليوم في مفترق طرق إما أن تستثمر في نقاط القوة الكامنة وتحقق تحولا استراتيجيا نحو اقتصاد إنتاجي مستدام، أو تظل رهينة التقلبات السوقية والهيمنة الاستيرادية. غير أن المؤشرات الحالية توحي بإرادة للانتقال نحو نموذج إنتاج غذائي أكثر شمولا وكفاءة

خلاصة الفصل:

إن موقع ومكانة فرع الصناعات الغذائية داخل أي اقتصاد هو موقع متميز ومهم وبالتالي جعلها تؤدي دورا مهما في اقتصاديات دول العالم، من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي، كما تقوم بدور فعال في امتصاص البطالة والحد من الاستيراد وجلب الاستثمار.

فالصناعة الغذائية في الجزائر تعتبر من القطاعات الحساسة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في سد حاجيات المواطنين من السلع والمواد الغذائية، وبالأخص الضرورية منها أي ذات الاستهلاك الواسع. حيث لجأت الجزائر إلى تخطيط استراتيجية تنموية بإقرار مخططات تنموية تهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي، وتقليص الفجوة الغذائية. الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي

تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والزراعة، التي توفر المواد الأولية وتضمن التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، من جهة، وضبط الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. كما يعتبر عنصرا محددا للاستراتيجية الأمن الغذائي.

الفصل الثاني :

الاطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

لاجدال في أن الأمن الغذائي هوركيزة الأمن القومي بالنسبة إلى بلد ما، وقضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة في العالم والوطن العربي والجزائر بصفة خاصة .

بحيث يتمثل الأمن الغذائي للفرد في تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طيلة حياته، بينما يكون المقصود من الأمن الغذائي بصفة عامة وهو محور دراستنا، قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بإنتظام، وكل هذا بهدف ضمان استقراروتيرة هذا الأخير،من أجل تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي وهو الهدف الذي يسعى اليه كل دول العالم

كما تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضية الأمن الغذائي بصورة مكثفة على النطاق العالمي والوطني في محاولة للتصدي لهذه الأزمة الغذائية التي كانت ولا زالت تشغل الجميع، حيث تم بذل جهود ومساعي كبيرة قصد التوصل إلى خطط واستراتجيات لتحقق الإكتفاء الذاتي، والتحسن من نسبة إنتاج السلع والمواد الغذائية للحد من المشاكل الفقر والمجاعة .

لذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم التعاريف الأساسية للأمن الغذائي وكل مايتعلق به، إضافة إلى وقوف دراسة الأمن الغذائي في الجزائرخاصة، ومن أجل الإجابة عن التساؤلات قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وذلك على النحو التالي:

1. **المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي**
2. **المبحث الثاني: وضع الأمن الغذائي في الجزائر**
3. **المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي**

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يلعب الأمن الغذائي أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية، مما دفع العديد من الباحثين والدارسين للبحث عن مفهوم الأمن الغذائي من حيث تعريفاته العدة وكذلك معرفة أبعاده، ثم نتطرق لدراسة مؤشرات ومرتكزات وأشكال الأمن الغذائي والتوسع فيهم أكثر على الترتيب..

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

ان تعاريف الأمن الغذائي متعددة ومتنوعة وهذا وجهات النظر لهذا المصطلح، كما أنه يرتبط بعدة مفاهيم أخرى متشابهة له التي من خلالها يمكن توفير الأمن اللازم لأفراد المجتمع، وللأمن الغذائي أبعاد متعددة ندرس أهمها

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوم متشعب واسع النطاق حظي بأهمية بالغة كونه.

- **تعريف الأمن الغذائي**: يتضح حاليا أن الأمن الغذائي يتضمن مصطلحين في غاية الاهمية هما: الأمن والغذاء هذان مصطلحان مترابطان، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر.

✓ **الأمن في اللغة** : من باب امن وسلم، وهو من الأمن والأمان، آمنه فهوآمن، وآمنه واطمأنولم يخف، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك.وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، أمن الشر ومنه سلم.[1]

✓ **أما الغذاء في اللغة**: يقصد به نماء الجسم وقوامه، والغذاء بالدال طعام الغدوة وتغدى أكل أول النهار، والغذاء مايتغذى به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللين أي ربيته ولايقال غذيته ولكن يقال غذيته.[2]

ومنه نستنتج أن تعريف الأمن الغذائي يتلخص في الطمأنينة في توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي حسب الكميات المطلوبة واللازمة.

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي (La securite allimentaire) نتيجة تباين نظرة واضعيها، ويعود أصل هذا المصطلح إلى بدايات التسعينيات حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أنت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

[1]/ نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن القانوني العالمي بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة ، البليدة، 2014، ص35.

[2]/ نادية أحمدعمراني، مرجع سابق، ص 35

مصطلح الأمن الغذائي ظهر في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974 بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين سنتي 1972 و1974، أي أن عرف بأنه تعزيز الأمداد. إن الأمن الغذائي وفقا لقولهم، وهو مدى توفر الغذاء الكافي خلال كل الأوقات، ذو قيمة غذائية، ومتنوع ومتوازن، ومتوافق وإمدادات الغذاء العالمية من الموارد الغذائية الأساسية لتحمل زيادة استهلاك الغذاء المطردة ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار.[1]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) :لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط.[2]

تعريف البنك الدولي: عرف الأمن الغذائي بأنه إمكانية حصول جميع الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة وصحية.[3]

تعريف منظمة الامم المتحدة: عرفت منظمة الامم المتحدة الأمن الغذائي تعريفا شاملا يتحقق عندما يستطيع كل فرد والناس وفي جميع الاوقات الوصول إلي ما يكفي من الغذاء، المأمون والمغذي للمحافظة على الحياة صحية ونشطة.[4]

تعريف القانون الجزائري للأمن الغذائي:

تنص المادة الثالثة للقانون 16/08 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي على أن: الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى الغذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.[5]

[1] /https://ar.wikipedia.org/wiki ، wikipedia، تاريخ الإطلاع 2025/03/10، بتوقيت 11صباحا (بتصرف)

[2]/ كينه عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، العلوم الاقتصادية،2012. 2013 ص05

[3]/عبدالحكيم حفظالله، عبد الحليم الحمزة، **الأمن الغذائي في الجزائر الأبعاد والمؤشرات دراسة قياسية للفترة (1990. 2022)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد:17، سنة 2024، ص217

[4]/ زهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير

[5]/ محمد حبيب بوقطف، كريم حرز الله، **تحقيق الأمن الغذائي وفق اسمرارية نظام المستثمرات الفلاحية في التشريع الجزائري**، مجلة دائرة البحوث و الدراسات و القانونية والسياسية، المجلد:06، العدد:01، 2022، ص 227

تعريف الأمن الغذائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي:

توسع مفهوم الأمن الغذائي في ثمانينات القرن الماضي من القدرة على الحصول على الغذاء إلى الوفرة و الاستقرار، وقد عرفت هذه الفترة انخفاضا في الأسعار على المستوى العالمي ووصل إلى حدود39%، وراجت مقارنة الغذاء الرخيص عبر تصريح وزير الزراعة الأمريكي حينها بأنه بمقدور الدول النامية الاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية بتكلفة منخفضة بدل الاكتفاء الذاتي.[1]

انطلاقا من هذه التعاريف توصلنا أن للأمن الغذائي له عدة تعاريف تتضمن أغلبها نفس المضمون، بأنه قدرة أي بلد على توفير احتياجات الغذاء الأساسية للسكان بشكل دائم ومستمر، ويتم ذلك عن طريق الإنتاج المحلي للمواد الغذائية أو عن طريق استيرادها من الخارج.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

للأمن الغذائي أبعاد تشمل كافة المجالات منها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى البيئية، نذكرها على التوالي.

– **الأبعاد الاقتصادية:** إن الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية، بنسب مرتفعة تفوق 50%، يمثل عبئا ماليا إضافيا، على ما يمكن توجيه للتنمية الاقتصادية في البلد، فاستيراد الغذاء على إضعاف أرصدة الدولة من العملة الصعبة من خلال استنفاذها ويعزز مديونيتها، وإذا استمر الوضع فان المديونية مع الخارج سترتفع وبالتالي:[2]

1. التنمية سوف تتعثر.
2. عدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية والخدمات اللازمة للإنتاج، فالموارد الموجهة لاستراد المواد الغذائية لتغطية العجز، تكون غالبا على حسب تللك المخصصة، لاقتناء الموارد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو.
3. عدم القدرة على دفع أثمان الغذاء اللازم لتغذية المواطنين.
4. طلب المعونة الغذائية من دول الخارجية.
5. اضطراب السوق المحلية مما يؤثر سلبا على استقرار البلد

إن بعض الدول بدأت تفكر في تكوين منظمات معينة، على غرار منظمة الدول المنتجة للأرز، والتي ستتحكم عمليا في كميات وأسعار المحاصيل المنتجة التي توجه لسوق الدولي.

[1] /زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص 91.90

[2] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015،ص 56. 57

البعد الاجتماعي:

يمكن توضيح هذا البعد في نقطتين هما[1]:

التزايد المستمر في عدد السكان: تجدر الاشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، و بالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال أو الدول النامية ككل تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع سببا و نتيجة للفقر في آن واحد، إذ أن النمو السكاني السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ار تفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج و دخل الفرد بدون تحسن ملحوظ، كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات الصحية و التعليمية، بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية، وهنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع في انتشار الفقر و انعدام الأمن الغذائي .

مستوى الدخل: يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من يعيشون دون خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، و بالتالي هم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، و مما لا شك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على التعامل و استغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، و هو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام

. البعد السياسي:

يمكن تقسيم هذا البعد إلى قسمين رئيسيين هما:[2]

الأبعاد السياسية و الاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء:

إن تأمين الغذاء لدولة أو مجموعة من الدول ضمن مجموعة سياسية لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ و تربة و عمالة و غيره، و لكن يعتمد أيضا على القوة و الوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ و مدى تأثير السياسيين عليها.

لقد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة و الجفاف خاصة في افريقيا كان في وقت تتوفر فيه كميات كبيرة و متنوعة من الموارد الغذائية على المستوى العالمي، و لم تستغل لإنقاذ هذه المناطق، ومن هنا يمكننا أن نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي و خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمر يكية

---

[1]/مبروك قويسي، **الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008 2018)**، أطروحة لنيل شهادة داكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، العلوم الاقتصادية،2022 2023،ص12.11

[2]/كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، الجزائر،** أطروحة **لنيل شهادة دكتوراه،** جامعة الجزائر3، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير، العلوم الاقتصادية، 2020 2021، ص13

باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمي، حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول و الإضرار بها مثلما فعلت مع ببنغلاديش و الاتحاد السوفياتي سابقا.

كما أن الارتباطات و الاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو و توفير الأمن الغذائي، كما أن مشكلة هذا الأخير ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما في المفهوم عن التحرير الاقتصادي حيث أن تضييق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات يختلف عنه في القطاع الزراعي و ذلك لمراعاة وجود و استمرار الدعم السلعي و السعري للسلع ذات الميزة النسبية.

كما أن الارتباطات و الاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو و توفير الأمن الغذائي، كما أن مشكلة هذا الأخير ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما في المفهوم عن التحرير الاقتصادي حيث أن تضييق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات يختلف عنه في القطاع الزراعي و ذلك لمراعاة وجود و استمرار الدعم السلعي و السعري للسلع ذات الميزة النسبية.

- **الابعاد السياسية الإقامية لمشكلة الغذاء:**

تختلف أنظمة الحكم من دولة إلى أخرى و بالتالي تختلف درجة تدخلها و توجيهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد، حيث يمكن إيجاز الأو ضاع التي تتدخل فيها الحكومة إنتاجيا في النواحي التالية :

. قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحي الإنتاج المختلفة مثل الجانب الزراعي و الجانب الصناعي أو التحكم في الأسعار لتفادي الهبوط فيها أو ارتفاعها.

. قد تتدخل الحكومة بأن تقوم برسم سياسة زراعية خاصة.

. قد يأتي تدخل الحكومة في الإنتاج الزراعي أو غيره بتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض.

- **البعد البيئي:**

قد تظهر البيئة الزراعية لأية دولة تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية حيث أن عدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية تؤدي بالسياسات الزراعية للإخلال بها و لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية و تحقيق الأمن الغذائي لابد من اتباع لآتي:

- ادخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية للمشروعات الزراعية

- فرض قيود للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة و تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي و التكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.[1]

من خلال دراستنا للمفهوم الأمن الغذائي استنتجنا أن له عدة تعاريف متعددة وأبعاد مختلفة، سنحاول بعد هذا التطرق إلى دراسة مؤشرات الأمن الغذائي ومرتكزاته.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي ومرتكزاته

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عنه، ويختلف استعمال هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى، وتعتمد كل دولة على عدة مرتكزات تسعى من خلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها.

يتوفر اجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي، إنما تعتمد مقاييس متنوعة تعطي الأولوية لجوانب معينة من الامن الغذائي على مستويات مختلفة ولأهداف متنوعة أما السبب الأساسي لتعدد المقاييس فهو طبيعة الأمن الغذائي المتعددة الخصائص والشاملة لعدة قطاعات .

1. **الناتج المحلي الإجمالي**: تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، وتتعدد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الدخل والانفاق والقيمة المضافة وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر استعمالا ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطةوذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في دولة.
2. **مؤشر الاكتفاء الذاتي**: هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية ونعبر عنها: نسبة الفجوة الغذائية 1- نسبة من الاكتفاء الذاتي.
3. **مؤشر الأمن الغذائي العالمي** : يعتبر هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من 113 دولة وبهذا فهو يقيس نسبة الأمن الغذائي في معظم دول العالم، نشر لأول مرة عام ،2012 وتتولى وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة الاقتصاديون البريطانية إدارته وتجديده.

و يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، ويأخذ في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، جودته وسلامته، والاستدامة، ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية:

توفر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء في كل من البلدان النامية والمتقدمة .وقد تضمنت طبعة 2022 من GFSI 14 مؤشرا جديدً ا لتعكس الطبيعة العالمية وترابط النظام الغذائي، ولتسليط

[1]/ كينه عبد الحفيظ، مرجع سابق،ص 17-18.

الضوء على أهمية مقياس البعد الأول أو المؤشرات المتعلقة بالزراعة في تحديد الأمن الغذائي للسكان. وبذلك أصبح مؤشر التغذية العالمي 2022 يضم 86 مؤشرا عبر مجموعة من 113دولة[1].

ومن أهم المؤشرات من حيث تصنيف العالمي الدول، نذكر مايلي:[2]

أ/ مؤشرات الكفاية وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. التغير النسبي في الإنتاج والاستهلاك.
2. التغير النسبي في الصادرات والواردات.

معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

الاعتماد الذاتي :يشير إلى قدرة الدول على الاعتماد على مصادرها الذاتية مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان .

حجم الفجوة الغذائية : تبين مدى الاعتماد على الاستيراد لتغطية حجم هذه الفجوة وأهم مؤشرات قياس التبعية الغذائية نجد:

1. مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء.
2. مؤشر مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد .
3. مؤشر نسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات .
4. مؤشر مدى الاعتماد على القروض والمنح الاجتماعية في تمويل الواردات الغذائية.
5. مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية، لأسباب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بدلالة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية.

و كلما اتسع حجم الفجوة، كلما أصبح البلد أكثر انكشافا للدول المصدرة للغذاء، ونقاس حجم الفجوة الغذائية كما يلي:

حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج _ الاستهلاك...(3-1)

ب/مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية:

1. المؤشرات المتعلقة بالدخول.
2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
3. متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.

ج /المؤشرات المتعلقة بالأسعار.

---

[1]/ نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، **دراسة واقع الأمن في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، الجزائر، المجلد:10، العدد 1، السنة 2023، ص 170- 196.

[2] /فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 54 55

1. مستويات الأسعار.
2. مستوى الأسعار القياسية.

د/المؤشرات المتعلقة بثبات الإمدادات الغذائية:

1. مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.
2. التغير النسبي في حجم المخزون.

ذ/المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي.

1. متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية.
2. متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.

معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون

ر/ مؤشرات نقص التغذية:

عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

عدد ناقصي التغذية.

1. نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية.
2. نسبة الاكتفاء الذاتي من نسب الإنتاج الزراعي المصدر إلي الإنتاج الزراعي المستورد.
3. نسب قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي.
4. التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي .
5. متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي .
6. نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
7. نسبة المخزونات الغذائية إلى مقدار الاستهلاك السنوي[1].

الفرع الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي

يعني الأمن الغذائي القدرة على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس و على الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج الإحتياجات المجتمع الغذائية المحلية، إلا أنه لايمكن أن يتحقق الإ بالإعتماد على مجموعة من الأسس و المرتكزات.

[1]/ د. فاطمة بكدي، د.رابح محمدي باشا، مرجع سابق ،ص 55

أولا: وفرة السلع الغذائية

تجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلي كمية جودته لأنه بقدر مايجب النظر إلي كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر مايجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.[1]

ثانيا: وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

في هذه المرحلة يتوجه الإهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية، وهذا يبدأ في حاجيات الجسم الغذائية، الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل.

ثالثا: أسعار السلع في متناول المواطنين

في هذه المرحلة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع ويرجع هذا إلى جملة من القرارت أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي[2]

رابعا:سلامة الغذاء

إن الإهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الإهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم و الكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين.

خامسا:استعمال الغذاء

ضرورة إستخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة و التغذية الجيدة[3].

سادسا: إحترام التنوع والعدات الاجتماعية أي التقبل:

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الانسان و العادات الاجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حجاته[4].

---

[1]/بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة التصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009، ص9

[2]/ بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سابق،ص9-10.

[3]/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، **سلوك المستهلك**، الطبعة الثالثة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427، ص41 42.

[4] /د، فاطمة بكدي، د،رابح محمدي باشا، مرجع سابق، ص41

من خلال دراستنا للمؤشرات الأمن العذائي ومرتكازته، توصلنا إلى أن كل دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهدف تحقيق قضية هذا الأخير. سنتطرق انطلاقا من هذا، إلى دراسة أشكال الأمن الغذائي لتوسع أكثر في الموضوع.

المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول ينطوي على عدة مستويات و هي:[1]

1. **الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي)**: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة ، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي ،كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي . وتعطى نسبة أو درجة الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية معينة، يعرف خبراء التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الاكتفاء الذاتي على أنه: القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية ، في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محاليا.

2.**الأمن الغذائي النسبي**: ويعني قدرة دولة ما ، على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي .

وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني، أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وإنما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء، وبطرق اقتصادية تتميز بالرشاد ، تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، في حدود ما تملكه من موارد ومقومات، كما يجب أن تتميز منتجات بالقدرة التنافسية تحقيق رصيد معتبر من العملات الأجنبية، يمكنها من استيراد باقي حاجات من الموارد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجه.

3.الأمن الغذائي المستدام الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري: إذا كان بلد ما ، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ،ما بنسبة 90 % مثلا من احتياجاته من هذه المادة ، بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة(صوص: إن التحدي الذي يواجه صانع القرا، هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة

4/ **مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي**: إلى جانب الأشكال السابقة ، فان البنك الدولي يفرق بين مستويين للأمن الغذائي[2] :

– **اللاأمن الغذائي المزمن** : يعرف بأنه: إنتاج غذاء غير كاف ، بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.

[1]/فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية**، أطروحة لنيل شهادة داكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسير، اقتصاد البيئة، 2012 2013،ص 68

[2]/ فاطمة بكدي، مرجع سابق ص 70

–اللاأمن الغذائي العابر : يعرف بأنه: انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي ، كحالة الكوارث الطبيعية ، عدم استقرار أسعار الغذاء ، فقدان فرص العمل ، انخفاض مصادر الدخل الأخرى.

وفي الأخير يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه حصول جميع الأفراد، في جميع الأوقات على كمية كافية من الغذاء والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ليعيشوا حياة نشطة وصحية، ويتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد ومؤشرات ومرتكزات وأشكال تضمن هندسة وسبيل لتحقيق قضية الأمن الغذائي في دول العالم، انطلاقا من خلاصة المبحث الأول للفصل، سنحاول دراسة واحاطة كل مايتعلق بأمن الغذائي للدولة الجزائر في المبحث الثاني

المبحث الثاني: وضع الأمن الغذائي في الجزائر

تتمتع الجزائر بوضع متميز فيما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث لم تواجه البلاد أزمات غذائية حادة بفضل توافرالإنتاج الفلاحي الوطني واللجوء للإستراد في حالات الضرورة لضمان تموين السوق المحلي بشكل منظم.

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

احتلت الجزائر المركز الخامس عربيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للربع الثاني من 2022 وفق تقرير مؤسسة Analytics Knowledge Deep: [1]

واحتلت المرتبة الاولى عربيا دولة الامارات العربية المتحدة (26 عالميا)، ثم قطر(29 عالميا)، وثالثا البحرين (30)، ورابعا سلطنة عمان (41)، فالجزائر خامسا عربيا و43 عالميا.

وتعمل الجزائر على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الفلاحة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف جهودها لضمان الأن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، وتوسيع الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف مع اعتماد استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأسمدة، لزيادة المساحات الزراعية، وتساهم الفلاحة بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام،2021 بحسب البنك الدولي.

وذكر وزير الفالحة عبدالحفيظ هني، أن قيمة الانتاج الفلاحي ارتفعت خلال عام 2022 بنسبة 38 في المئة مقارنة بعام ،2021 وقال إن الجزائر "قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وبالتالي خفض فاتورة الاستيراد، وهو ما تم تسجيله بالفعل ".كما وصف موسم الحبوب الأخير 2021 / ،2022 بالجيد مقارنة بالمواسم السابقة، مضيفاً أن إنتاج القمح الصلب كاف لسد الحاجيات الوطنية، في مقابل القمح اللين الذي يبقى في حاجة إلى تطوير قدراته الإنتاجية لتقليص فاتورة الاستراد.

وأكد الوزيرهني أن المواد الفلاحية الرئيسة سجلت زيادة لافتة في الانتاج في2022، موضحا، أنه على رأس المواد الاستراتيجية للقطاع، "نجد شعبة الحبوب التي بلغ إنتاجها 41 مليون قنطار في الموسم الفلاحي 2021 / ،2022 أي بزيادة قدرها 48 في المئة مقارنة بالموسم الذي سبقه"، وعرف إنتاج البقول الجافة ارتفاعاً بـ 20 في المئة، إنتاج البطاطا التي تعد من المنتجات الغذائية الأساسية للجزائريين، زيادة قدرها 30 في المئة، كما شهد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ارتفاعات لافتة، وفق ما صرح به وزير القطاع، الذي أشار إلى أن هذا الإنتاج سمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الغذاء بنسبة 75 في المئة.

[1]/ ابتسام خطاف، محلب فايزة، **مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد:06، العدد:02، سنة 2024، ص88. 89

المطلب الثاني : عوامل عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لا تزال مشكلة الغذاء في الجزائر من الموضوعات التي لم تتمكن الجزائر كبلد من البلدان النامية من إيجاد حل استراتيجي لها، وهذا ما يستدعي التعرض لأهم مسببات العجز الغذائي في الجزائر، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:.

1. فشل السياسات الزراعية المتبناة:

بحيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تبني وتطبيق سياسة زراعية كفيلة بحل أزمة الغذاء المتفاقمة في الجزائر، وفشلت كل الاستراتيجيات التنموية المختلفة في تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء التي تبنيها بعد الاستقلال مباشرة كسياسة التسير الذاتي التي تم تطبيقها من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1963 والتي بموجبها يتم تسير واستغلال العقارات و الأراضي الزراعية المسترجعة من الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال الفرنسي.

لم يحظ القطاع الزراعي خلال سنوات التسعينات باهتمام الدولة خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة عاشت تداعيات أزمة تراجع النفط في الأسواق العالمية إلي ثماني دولارات للبرميل، وهو ماترك أزمة اقتصادية امتدت إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة، وتعرض الاقتصاد لسياسة الخصخصة والتعديل الهيكلي، وهو ما لم يسمح بنيل الفلاحة للمكانة التي يستحقها.

كما جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصاد في الجانب الفلاحي بهدف زيادة الإنتاج في هذا القتطاع ورفع صدراته، ومن جهة أخرى محاربة الهجرة من الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 55،9مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج المذكور.[1]

2. اختلال العلاقة التوازنية بين عدد السكان والإنتاج المحلي:

يتزايد عدد سكان الجزائر بمعدل يفوق معدلات الإنتاج الزراعي، وذلك يؤثر بشكل سلبي على توفير الغذاء لكل فرد.[2]

3. الاهتمام بالريع البترولي وعدم الإهتمام بالعمل الإنتاجي:

إذ يعتمد الاقتصاد الوطني بنسبة شبه كلية على الاستراد من الخراج لأغلب المنتوجات، وهو ما ساهم في تكوين ثقافة تسييرية واستهلاكية لاتقوم على الإنتاج المحلي وتشجيعه، بل تقوم على الاستهلاك القائم على الاستراد بتمويل من الخزينة العامة للدولة. تجدر الإشارأنه في عام 2013 بلغت فيه واردات الغذاء مايقارب 10مليار دولار (الجمارك الجزائرية)، هذة الوضعية تحاول الدولة إصلاحها منذ عقود لكن بدون نجاح كبير.[3]

---

[1] /عبدالله عاشوري، **الأمن الغذائي في الجزائروتحديات تحقيقه**، مجلة القانون، المتمع والسلطة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، المجلد13، العدد1، 2024،ص335.336

[2]/ بن خضرة زهيرة، **الأمن الغذائي في الجزائر: التحديات و الحلول**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، المجلد: 10، العدد: 02، السنة: 2023، ص 36

[3] /عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص 336. 337

4. الزحف المتزايد للمباني والتجهيزات والمشاريع على الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في شمال:

هذا الحال الذي بات يقلص من مساحة الاراضي الزراعية والاحتياطات العقارية وهوما سيؤثر حتما على الإنتاج الزراعي في الوقت الحالي او المستقبلي. [1]

5. ضعف استخدام التكنولوجيا:

لاتزالال الزراعة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الأساليب التقلدية، يؤدي ذلك إلي انخفاض الإنتاجية وزيادة الهدر، لذلك يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة ونتطوير الأنظكمة الزراعية.[2]

وفي الجانب القريب من الأزمات الدولية، تأتي أزمات أخرى دولية كجائحة كوفيد 19 التي انتشرت في أغلب دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية وأدت إلى تضرر سلسلة التوريد العالمية للغذاء وترض الأمن الغذائي في كثير من الدول للتراجع، وحتى الجزائر تأثرت بجائحة كوفيد 19 وعرفت فيها البلاد أنواعا من المضاربة غير المشروعة في تجارة الغذاء، وهو مادفع السلطة لمجابهة الظاهرة بقوانين وإجراءات ردعية في سبيل حماية حقوق المواطنين في الغذاء. و سيطرة الدول المتطورة على الغذاء، حيث أصبح الغذاء سلاحا تحتكره الدول المنتجة والمتحكمة فيه سواء كما أو من خلال التحكم في أسعاره، وباتت الدول التي تمتلكه والمصدرة له تستعمله كأداة ضغط ، وانتقلت التبعية للدول المستوردة له إلى بلدان تعاني الضغط السياسي من قبل الدول المنتجة له.

أما فيما يخص الحبوب الجافة فتعتمد الجزائرعلى أكثرمن 50% من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة ماتشهده هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة.[3]

و أيضا الحرب الروسية الأوكرانية (24 فبراير2022) طال الارتفاع كل المنتجات التي تستوردها الجزائر، القمح بأنواعه، والشعير، الذرة، والمنتجات الحليبية، والسكر و الزيوت الغذائية، منذ بداية الحرب شهدى العالم الارتفاع في أسعار الموالد الأولية الزراعية، حيث ارتفع سعر القمح الطري بنسبة 50% ليبلغ 450 دولار للطن (فوب). وارتفعت الأسعار العالمية للزيوت النباتية بنسبة 23%، والسكر بنسبة 7% و اللحوم بنسبة 5%. نتج هذا الارتفاع أساسا عن السلوك المضارب الملحوظ في الأسواق لأن القمح المتداول ناتج عن محاصيل الموسم الزراعي السابق.[4] وهكذا اشترت الجزائر 600 ألف طن من القمح الطري الفرنسي بسعر 485 دولار للطن (كاف) عند الشحن في مارس أبريل 2002 (أي أكثر من 100 دولار / فبراير2022).[5]

---

[1]/ عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص 337

[2]/ بن خضرة زهيرة، مرجع سابق، ص37

[3]/عبد الله عاشوري، مرجع سابق،

[4]org.siyada.www://https، شبكة السيادة، بتاريخ 2025/04/11، بتوقيت 9صباحا، (بتصرف)

[5]org.siyada.www:// https، مرجع سابق

من خلال دراستنا للعوامل المؤثرة على تحقيق الامن الغذائي، توصلنا أن الجزائر تأثرت بعدة عوامل وأزمات أدت إلى عدم تحقيق أمنها الغذائي، حيث سنواصل دراسة الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي

المطلب الثالث: الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

تمهيد :

في ظل المخاوف المتزايدة من استمرار الأزمة الغذائية الدولية، ونقص الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية، نتيجة للعوامل المناخية وانتشار الحروب وخاصتا التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وما انجر عنها من تبعات على أسعار المواد الغذائية العالمية، قررت الجزائر اتخاذ اجراءات ووضع استراتيجيات مستعجلة من أجل ضمان تحقيق أمنها الغذائي ومن بينها هذه الاستراتيجيات:[1]

1. ضمان توفير مخزون استراتيجي:

في عملية استباقية وتحسبا لأي طارئ في حال نقص المعروض العالمي من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، الشعير والدرة، اشترت الجزائر في شهر فيفري 2022 نحو 700ألف طن من القمح اللين وتشكل هذه الكمية أعلى طلبية في تاريخ الجزائر (لعربية، 2022 .)يأتي هذا في الوقت الذي وصل فيه المعدل السنوي لاستيراد المواد الغذائية بـ 10 مالايير دولار، حيث استوردت الجزائر في المناقصة الدولية الأخيرة 3 ماليين طن إضافية من القمح، وهو ما رفع مخزون البلد من القمح إلى 10أشهر. وتستورد الجزائر سنويا ما مقداره 7 ملايين طن من الحبوب، ناهيك عن الإنتاج المحلي ما يجعل لديها مخزون استراتيجي كاف.

2.إعداد مشروع قانون بتجريم تصدير المنتجات الغير منتجة محليا:

حيث كلف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وزير العدل بإعداد مشروع، يجرم ويمنع تصدير كل ما تستورده الجزائر، من منتجات واسعة الاستهلاك، كالزيت، السكر والسميد والعجائن ويأتي هذا في خطوة من للحد من ظاهرة نقص المواد الغذائية الاستراتيجية.

3. رفع أسعار شراء المنتجات الفلاحية ألساسية من الفالحين:

حيت جاء في قرار للسلطات الجزائرية رفع أسعار شراء القمح والشعير من المزارعين، ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 56-22 المؤرخ في أول رجب عام 1443 الموافق 2 فبراير 2022 الذي يحدد الأسعار عند الإتاج للقمح الصلب والقمح الين والشعير، حيث رفع سعر شراء القمح الصلب إلى 6000 دينار جزائري للقنطار بدلا من

[1] معزوزي إدريس، بن خزناجي أمينة، **The role of agriculture sector in achieving food security in Algeria**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06 ، العدد: 02 (2023)، ص 203 204

4500 دينار جزائري للقنطار، ورفع سعر شراء القمح اللين من 3500 دينار جزائري إلى 5000 دينار جزائري أما الشعير والشوفان فقد رفع سعر شرائه من 2500 إلى 3400 دينار جزائري للقنطار (مرسوم تنفيذي رقم 22-56، 2022)، وتعتبر هذه خطوة تحفيزية للفلاحين من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

4. توجه نحو الزراعة الذكية:

تتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية وقدرتها على الصمود والتكيف مع التحولات المناخية تحولا كبيرا في طريقة ادارة المياه والتربة والمغذيات والأسمدة، حيث تستخدم تقنيات حديثة في التتبع الكمي لحركة وديناميكية الكربون والمياه والمغذيات ضمن نظم ايكولوجية زراعة متنوعة من أجل تحسين ممارسة الزراعية الذكية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2022)، وتسعى الجزائر إلى تشجيع الزراعة الذكية لتحقيق أمنها الغذائي وذلك من خلال إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في الزراعة، حيث تعتزم إنشاء مدرسة عليا للفالحة الصحراوية في ورقلة وأخرة في ولاية الواد، تهتما بتطوير أساليب وتكنولوجيات الزراعة، الري وتطوير الصناعات الغذائية.

5. تدشين بنك البذور خطوة واعدة نحو تعزيز الأمن الغذائي للبلاد:

أشرف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان اليوم، على تدشين البنك الوطني للبذور، مؤكدا أنه تعزيز للسيادة الوطنية من خلال توفير الأمن الغذائي.[1]

وقال بن عبد الرحمان في كلمته بمناسبة تدشين البنك الوطني للبذور، إن إنجاز البنك الوطني للبذور يأتي لتعزيز السيادة الوطنية من خلال تكريس مبدأ الأمن الغذائي للبلاد "الذي نعتبره جزءا لا يتجزأ من أمننا الوطني".

وكشف الوزير الأول عن مشروع إنشاء بنك للجينات الوطنية الحيوانية والنباتية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي وللحفاظ على الإرث الوطني للأجيال، مؤكدا أن العملية ستتم بأيادي جزائرية للحد من اللجوء للخارج والاكتفاء بالاستعانة بها من أجل نقل التكنولوجيا.

وأضاف: "إن حدث اليوم يحمل الكثير من الدلالات التي تثبت أننا نسير بخطى واعدة نحو تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وأن الجزائر قادرة على رفع التحديات وكسب الرهانات عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا للبلاد" مؤكدا أن الظروف الدولية الجيواستراتجية الراهنة تفرض علينا المزيد من العطاء ورص الصفوف.

وأكد الوزير الأول تركيز رئيس الجمهورية على أهمية تطوير البحوث في كافة مجالات المعرفة من خلال ربط الجامعة بالمؤسسات والإدارات؛ متابعا: "حيث نعمل اليوم على المستوى الحكومي على تكريس هذا المبدأ عبر مثل هذه الإنجازات الحيوية والتي تعد مثالا آخر عن ثمرة هذه الجهود يقتدى به في هذا المجال المعرفي".

وأوضح أن البذور تعد موردا حيويا لا يمكن الاستغناء عنه، وتلعب دورًا رئيسيًا في التنمية المستدامة للفلاحة من خلال استخدامها كنقطة انطلاق لأي برنامج تحسين النباتات، وذلك يتم بهدف ضمان الأمن غذائي الذي تعتمد عليه السيادة الوطنية، كما أنها تشكل "إرثًا" يتم نقله إلى الأجيال القادمة من أجل مواجهة التحديات الرئيسية

[1] https://www.sabqpress.dz/، على قناة سبق press، تاريخ الإطلاع 2025/05/09، بتوقيت 10 صباحا

المرتبطة بتغير المناخ على وجه الخصوص، من خلال إنشاء أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض.

كما يندرج البنك الوطني للبذور بحسب الوزير الأول في إطار تلك النظرة الإستشرافية للدولة للنهوض بكافة فروع الإقتصاد الوطني وبالأخص القطاع الفلاحي، وجعله قاطرة للتنمية من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مختلف المجالات خاصة ما تعلق منها بالبحوث العلمية والتطبيقات الحديثة و المبتكرة.

من جهة ثانية أثنى الوزير الأول على مردود قطاع الفلاحة، قائلا: ''إن القطاع قد عرف بالفعل، خلال الفترة الأخيرة، قفزة نوعية في مختلف فروع الإنتاج، وذلك بفضل التزامات رئيس الجمهورية التي وضعت الفلاحة في صلب الإهتمامات الكبرى للبلاد والتي كرسها مخطط عمل الحكومة من خلال كل الدعم والتدابير والإجراءات التحفيزية والمرافقة التي وضعها خصيصا للنهوض بالقطاع الفلاحي ولصالح الفلاحين والمنتجين و المربين.''[1]

ومن هنا نستنتج أن هذا الإنجاز يكتسي أهمية قصوى في تطوير الفلاحة والفضاءات الغابية ويعتبر كمرحلة جوهرية في ارتقاء بلادنا نحو تلبية وتغطية الحاجيات و تعزيز السيادة الوطنية من خلال تكريس الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بتحسين جودة انتاج المواد االستراتيجية.

6. والانتاج في القطاع الإجراءات الضريبية الرئيسية الهادفة إلى دعم النشاط االقتصادي وتشجيع االستثمار الفلاحي:

أبرزت المديرية العامة للضرائب، الثلاثاء، في بيان لها أهم التدابير الجبائية الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمار والإنتاج التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 والمتضمنة تخفيضات واعفاءات ضريبية لعدة نشاطات اقتصادية، وفيما يخص دعم النشاط الفلاحي نجد:[2]

نص القانون على مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى دعم النشاط الزراعي وتربية المواشي، وتتعلق بشكل أساسي بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا، و توسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي (المداخيل الفلاحية) لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا و 02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.

وفي نفس المجال، تستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 10 سنوات، المداخيل الناتجة عن **الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي**، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، وذلك ابتداء من تاريخ منحها، و

[1] https://www.sabqpress.dz/، مرجع سابق

[2] https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5207 ، الإذاعة الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2025/05/03، بتوقيت 10صابحا

المناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط، علاوة عن منح تخفيض بنسبة 60 بالمائة بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبية بعنوان نشاط تربية المواشي.

وأهم ما جاء في الكلمة التي ألقاها السيد، يوسف شرفة، وزير الفلاحة و التنمية الريفية اليوم الأربعاء 26 سبتمبر 2024 خلال مشاركته في منتدى الزراعة، لمجموعة السبعة G7 الذي ينعقد بمدينة سيراكوز ايطاليا:[1]

1. إن تعاقب هذه الأزمات يدفعنا اليوم لإيجاد طرق لتحسين قدرتنا على الصمود و حلول مبتكرة، ترتكز على العلوم والتكنولوجيا، و كذا تثمين المعارف القديمة.

2. اعتمدت الجزائر مقاربة تشاركية متعددة القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي، و تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي.

3.الجزائر وضعت سياسة طموحة لترقية الإستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، عن طريق استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات في الولايات الجنوبية بهدف إنشاء أقطاب متكاملة متخصصة في إنتاج المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر والبقوليات الغذائية والحليب والبذور)، مع ضمان الاستخدام الرشيد لموارد التربة والمياه.

4.إضافة إلى المشاريع المجسدة من طرف متعاملين وطنيين خواص و عموميين، تم، خلال السنة الجارية، ابرام اتفاقية شراكة مع الشركة القطرية «بلدنا» لإنشاء قطب متكامل لإنتاج مسحوق الحليب و أخرى مع الشريك الإيطالي BF» «SPAلإنشاء قطب لإنتاج الحبوب (القمح الصلب) والبقوليات.

5. الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتحسين التواصل بين مختلف الأقاليم و المناطق عبر الوطن بفضل تطوير البنية التحتية و المنشآت القاعدية

6.الطريق العابر للصحراء، الذي يربط ستة بلدان مغاربية والساحل بطول إجمالي يبلغ 9820 كلم، ستسمح بتكثيف التبادلات الاقتصادية والتجارية والعلمية، مما سيساعد على تعزيز التعاون والتكامل المنشود في المنطقة[2].

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعرضت للإستعمار لم تمكن من تحقيق اكتفا ئها الذاتي بالقدر المطموب نظرا للإرتفاع الملحوظ في عدد السكان الذي تشهده في السنوات الأخيرة واعتمادها بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية، وفشل السياست الزراعية ونتيجة النزوح الريفي وغياب التكنولوجيا، ونتيجة الأزمات الدولية، إلاأن الجزائر تسعى جاهدة الى تحقيق أمنها الغذائي عن طريق مجموعة من المشاريع والإجراءات حيث تهدف لتحريك عجلة الإستثمارات المحلية و الأجنبية، ،كما بذلت في اطار ذلك الجهود حيث تمثلت في تبنيبا لعدة سياسات لتحقيق الأمن الغذائي والحد من المشكلة التي واجهتنا منذ زمن بعيد ومن أبرزهذه السياسات التي تطرقنا إليها، ضمان توفير مخزون استراتيجي، توجه نحو الزراعة الذكية، تدشين بنك البذور، إعداد مشروع قانون بتجريم تصدير المنتجات الغير منتجة محليا،

[1] https://madr.gov.dz/ ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 2024/09/26، بتوقيت 7صباحا

[2] https://madr.gov.dz/ ، مرجع سابق

وأيضا الإجراءات الضريبية الرئيسية الهادفة إلى دعم النشاط االقتصادي وتشجيع االستثمار والقطاع الفلاحي، استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات في الولايات الجنوبية، وهذه الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر من السياسات الاقتصادية غير أنها واجهت أثناء مسيرتها لتحقيق أمنها الغذائي تهديدات وعوامل عديدة في شتى النواحي السياسية و الطبيعية، سنواصل دراسة علاقة دور الصنعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

لا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار، فالطعام هو أول مقومات الحياة وعدم توفره بالصورة المطلوبة سيؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استتاب الأمن في المجتمع ومؤشرا للعلاقة الإيجابية بين الحكومات ومواطنيها، حيث تزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني يوما بعد يوم، حيث أصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع مثل القمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة الخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة.

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض بأي اقتصاد دولة، حيث تشكل الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الانتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الانتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها، وعليه تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الانتاج الغذائي، ويتم ذلك من ناحيتين إن زيادة المخرجات الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبي لتغطية الواردات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن اقامة مشروعات جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفر دخول الأفراد لتغطية وتأمين حاجاتهم الغذائية.

المطلب الأول: مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا بإمكانها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أو تحسينه من عدة مداخل نذكر أهمها[1]:

1. تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك

كثير من المنتجات الزراعية التي تعتبر أساسية في تغذية الإنسان، تتطلب عمليات إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر كما هو الأمر بالنسبة للحبوب والبقول والبذور الزيتية . . لخ وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمعات الحديثة يسيب انخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مسايرة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية على الغذاء الجاهز من جهة أخرى، فلم يعد من المتصور قيام كل الأسر بتحضير الخبز في المنزل ناهيك عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق لصناعة الخبز، بحيث أصبحت خدمات المخابز في كثير من البلدان مدرجة ضمن الخدمات العامة التي يلزم القانون القائمين عليها على ضمان الحد الادنى منها حتي في حالات الإضراب.

[1] رابح زبيري، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق ألمن الغذائي**، مجلة جديد الاقتصاد، عدد:05، السنة: 2010 ص 86. 87

2. المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية:

نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية، فإن استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جدر الخلايا وحدوث تبدلات كيماوية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها، ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية، أمكن إبطاء(وأحيانا وقف)النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية، الأمر الذي سمح بإطالة مدة بقائها صالحة للاستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية.

3. ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية:

إن ارتباط الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بوتائر النمو البيولوجية وتأثره الشديد بالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية، ورغم أن التطور في مجال العلوم والتقنيات الزراعية مثل زراعة الأنسجة والتلقيح الصناعي .الخ قد قلل من ظاهرة موسمية الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يستطع إلغائها، ومن ثم فإن التوفيق بين الإنتاج الموسمي للسلع الغذائية والطلب المستمر عليها، وضبط تموين السوق بها بانتظام يتطلب تصنيعها لإمكانية الاحتفاظ بها لاستخدامها في غير مواسم نضجها وفي غير أماكن إنتاجها، مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار ايام السنة وتموين السوق بالسلع الغذائية يسمح بالمحافظة على استقرار اسعارها.

4.تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية

باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي المدخلات الصناعات الغذائية، فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها، ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود التي المواسم منافذ لتصريف منتجاتهم، فلا يخشون فسادها خاصة في تتميز بوفرة الإنتاج مما يشجعهم على مواصلة الإنتاج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم وجود مصانع بأعداد كافية لتصبير منتوج الطماطم وضعف الطاقة التحويلية للموجود منها يتسبب سنويا في ضياع ألاف الأطنان من منتوج الطماطم الطازج خلال موسم الجني(الصيف) في كل من منطقة أدرار وسهل عنابة المشهورين بوفرة هذا المنتوج، ثم تلجأ الجزائر لاستيراد الطماطم المصدرة من تركيا و ايطاليا واسبانيا لتلبية الطلب الوطني عليها[1] .

[1]/رابح زبيري، مرجع سابق، ص86

كما أن خصائص وحدات إنتاج الصناعات الغذائية تسمح بإقامة الكثير منها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الإنتاج، مما يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الرسمي للعمل في النشاطات الزراعية، وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة[1].

5.تصنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام

تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بطريقة غير مباشرة في توفير العوامل الغذائية من أصل حيواني، وذلك من خلال تحويل الخشنة وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ .. إلى أعلاف وأغذية مركزة للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها(خاصة في مواسم الجفاف)وسن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض... الخ.

كما تساهم الصناعات الغذائية أيضا في زيادة وفرة المواد الغذائية الحيوانية من خلال تصنيع الإنتاج السمكي الذي يتميز بتذبذب كميته وسرعة تلفه، وهنا يجدر التذكير مرة أخرى بأن حوالي % 60 من أغذية المواشي والدواجن المركزة في الجزائر مستوردة وأن الـ 40% التي تصنع محليا تعتمد في % 80 من مدخلاتها على الاستيراد[2].

كما وأنه في الوقت الذي وصل فيه متوسط نسبة السمك المصقع إلى % 80 من السمك المصطاد في العالم، فإن هذه النسبة لم تتجاوز 5%في الجزائر، علما بأن كمية السمك التي يتم استخراجها سنويا من المياه الإقليمية للشريط الساحلي الجزائري(المقدر ب1200 كلم) لا تتعدى 50% من الكمية القابلة للصيد.

6.تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية

تقوم الصناعات الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع ظروف أعداد متزايدة من الأسر الحضرية بسبب انتقال المرأة إلى العمل خارج البيت، حيث يسمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي حتى في الأوقات التي تكون فيها ربة البيت غائبة عن المنزل.

من خلال دراستنا للمداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي توصلنا إلى أن الصناعات الغذائية لها دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي، وسنحاول بعد ذلك دراسة ركائز الصناعات الغذائية.

1

[2]/ رابح زبيري، مرجع سابق، ص 87

المطلب الثاني: ركائز الصناعات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي

تمثل ركائز الصناعة الغذائية محاور أساسية في ضمان فعاليتها لتحقيق الأمن الغذائي والتي يمكن اعتبارها في المواد الأولية، التقنية، اليد العاملة ،تشجيع الاستثمار والسوق، كتالي:[1]

1. توفير المواد الأولية:

تعد المادة الأولية من متطلبات قيام الصناعات الغذائية وضمان استمراريتها عبر إمدادها بالمواد الأولية اللازمة، وعليه يستوجب توفير المحاصيل الزراعية الموجهة للتحويل على المدى الطويل، وهذا بدوره يستوجب تطوير القطاع الزراعي من خلال استعمال التكنولوجيا العتاد الفلاحي الأسمدة، والبذور الجيدة .... وفي حالة عدم توفر هذه الشروط فإن مستقبل هذه الصناعات سيبقى مرهونا بالإمدادات الخارجية عبر استيراد المواد الأولية، وبالتالي سوف يؤثر على مسار تطورها.

2. استعمال التكنولوجيا:

يمثل توظيف التكنولوجيا والوسائل التقنية الحديثة في قطاع الصناعات التحويلية عنصراً أساسياً في تطور المؤسسة الصناعية واستمراريتها. فالمنافسة الشرسة في السوق تقصي سريعاً المؤسسات التي لا تزال تعتمد على أساليب تقليدية وقديمة في الإنتاج. وبما أن عامل الوقت والسرعة أصبح من بين المعايير الحاسمة في تلبية حاجات السوق، فإن استخدام التكنولوجيا يضمن توفير السلع في الوقت المناسب وبالكميات المطلوبة.

3. توفير اليد العاملة المؤهلة:

لا يمكن تحقيق نمو فعلي في الصناعات الغذائية فقط من خلال ضمان استقرار التموين بالمواد الأولية، بل من الضروري أيضاً استقطاب كفاءات مؤهلة من كوادر وإطارات تتقن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتساهم بفعالية في تحسين وتطوير أساليب الإنتاج. لذا، فإن التكوين المستمر وإعادة التأهيل (الرسكلة) يشكلان أحد الشروط الأساسية لكل مؤسسة تطمح إلى التميز والمنافسة.

4. دعم الاستثمار:

كما هو الحال مع باقي المشاريع الاقتصادية، تحتاج الصناعات الغذائية إلى رؤوس أموال كافية لضمان انطلاقها ومواجهة التحديات والعراقيل المحتملة. دعم الاستثمار في هذا المجال من شأنه أن يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على التوجه نحو هذا القطاع الحيوي. غير أن نجاح هذه العملية يمر حتماً عبر محاربة البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية، إذ أن التعقيدات الإدارية قد تدفع المستثمرين إلى تصدير الفائض من المواد الأولية بدلاً من تحويلها محلياً، ما يؤدي إلى خسارة جزء كبير من العائدات المحتملة.

[1]/ يعقوب تواتي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد:06، العدد:01، السنة:2022، ص: 655. 656

2. تحديد الأسواق الداخلية والخارجية:

بعد الانتهاء من مراحل الإنتاج، تأتي مرحلة التسويق التي تعتمد على تحديد الأسواق المستهدفة مسبقاً، سواء كانت محلية أو خارجية. ومن المهم أن تكون المنتجات مطابقة لمتطلبات وخصوصيات السوق لضمان قدرتها على المنافسة والثبات أمام باقي السلع المعروضة[1].

[1] / يعقوب تواتي، مرجع سابق، (بتصرف)

خلاصة الفصل

نستنتج أن قضية الغذاء تعتبر من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية التي تولى لها جميع دول العالم اهتماما بالغا ، بأنه قدرة أي بلد على توفير احتياجات الغذاء الأساسية للسكان بشكل دائم ومستمر، كونها ذات أبعاد اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، بيئيا، يتم تحديد وقياس الأمن الغذائي من خلال العديد من المؤشرات كدخل المحلي الإجمالي ومؤشر الأمن الغذائي العالمي، يرتكز الأمن الغذائي على مجموعة مميزة من الركائز الأساسية و أشكال مختلفة تهدف الى تحقيق قضية الأمن الغذائي .

بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تحوزها الجزائرخاصة في الميدان الفلاحي، إلا أن القطاع يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنه والمساهمة في تحقيق الأمن الأمن الغذائي، وهذا راجع الى عدة عوامل من بينها فشل السياسات الزراعية المتبناة، اختلال العلاقة التوازنية بين عدد السكان والإنتاج المحلي من خلال زيادة في عدد السكان بمعدل يقوق معدلات الإنتاج الزراعي، وضعف إستخدام التكنولوجيا، النزوح الريفي، فهذي العوامل أدت الى عدم تحقيق الأمن الغذائي الجزائري، لذلك بذلت الجزائر وأصحاب القرا جهودا و اتخاذ إجراءات ووضع استراتيجيات من أجل ضمان تحقيق أمنها الغذائي.

حيث تمثل الصناعات الغذائية العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر بالنظر إلى المكانة التي تحلها حسب نسبة اليد العاملة ورقم الأعمال وقيمة الإنتاج السنوي، على المستوى العالمي، كما أنه يؤدي دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني باعتباره محددا لإستراتيجية الأمن الغذائي، وتخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي وتقليص فاتورة الواردات..

الفصل الثالث :

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة ،كان لابد من إن ندعمه بدراسة ميدانية ،حتى يتسنى لنا الوقوف على واقع التطبيق العملي (دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي) ،فاخترنا ملبنة عثماني " بخنشلة" لتكون حقلا للتطبيق ،ولقد ارتأينا لاختيار هذه المؤسسة في دراسة الحالة الخاصة ببحثنا لما تتوفر عليه من تنظيمات وكذا إطارات كفأة تخدم بصورة مباشرة بحثنا وكذا تطبيق ما كان معمول به مبدئيا من خلال المعلومات المتحصل عليها من مسيرتنا الجامعية.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- تقديم المؤسسة.
- الإطار المنهجي للدراسة.
- تقديم وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تعريف شامل بالمؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها، نشاطها، وهيكلها التنظيمي، وذلك بهدف فهم بيئتها الداخلية وتوفير قاعدة أساسية لتحليل البيانات، التي تخدم الدراسة.

المطلب الأول: تقديم ملبنة عثماني

أنشأت ملبنة عثماني سنة 2003، برأس مال يقدر بـ 3149500دج، موقعها ولاية خنشلة، مالك الملبنة يدعى السيد عثماني عبد المالك، تحت رقم الاعتماد 40/08/01، تبلغ مساحتها الإجمالية 1.928م^2 منها 120م^2 غرفة تبريد، نشاطها الرئيسي إنتاج الحليب ومشتقاته، تضم من الموارد البشرية 22 موظف، منهم 8 إطارات و14عامل.

بدأت ملبنة عثماني بإنتاج الحليب كمادة أساسية حيث بلغت قدرتها الإنتاجية سنة 2007 إلى 17.939.444 لتر حليب، وسنة 2008 قدر بـ 8739361لتر حليب، ثم قامت بتوسيع نشاطها وذلك باقتنائها لآلات جديدة، وأكثر إنتاجية ومردودية، فأصبح الإنتاج 559401 لتر من حليب البقر الطبيعي، و225000 لتر من اللبن.

وتتمثل المنتجات التي تقوم الملبنة بإنتاجها في:[1]

1. حليب مبستر منزوع الدسم جزئيا.
2. اللبن المبستر.
3. حليب البقرة مبستر.
4. فورماج " جبن المثلثات والقطع".
5. جمع الحليب من الفلاحين.

- **أهداف ملبنة عثماني لإنتاج الحليب ومشتقاته**

تكمن الأهداف الأساسية للمؤسسة في النقاط التالية:

1. إنتاج القشطة والزبدة مستقبلا.
2. بلوغ قدرة إنتاجية 40000 لتر يوميا.
3. تعظيم الأرباح.
4. تحسين الجودة وتركيب منتجاتها بالفحص المخبري للحفاظ على سلامة الزبائن.

[1] – وثائق الملبنة.

5. السعي لتوسيع نشاط الملبنة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للملبنة

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الرسمي الذي يحدد كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات والسلطات والعلاقات بين الوحدات والأفراد داخل المنظمة، بما يضمن تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ويتضمن هذا الهيكل عادةً تحديد مستويات الإدارة، خطوط الاتصال، آليات التنسيق، والتسلسل الهرمي بين الأقسام والوظائف، ويُعد الهيكل التنظيمي أحد العناصر الأساسية في إدارة المؤسسات، لأنه ينظم العلاقات الداخلية ويوضح من المسؤول عن ماذا، ولمن يرفع التقارير، وكيف يتم اتخاذ القرارات.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للملبنة

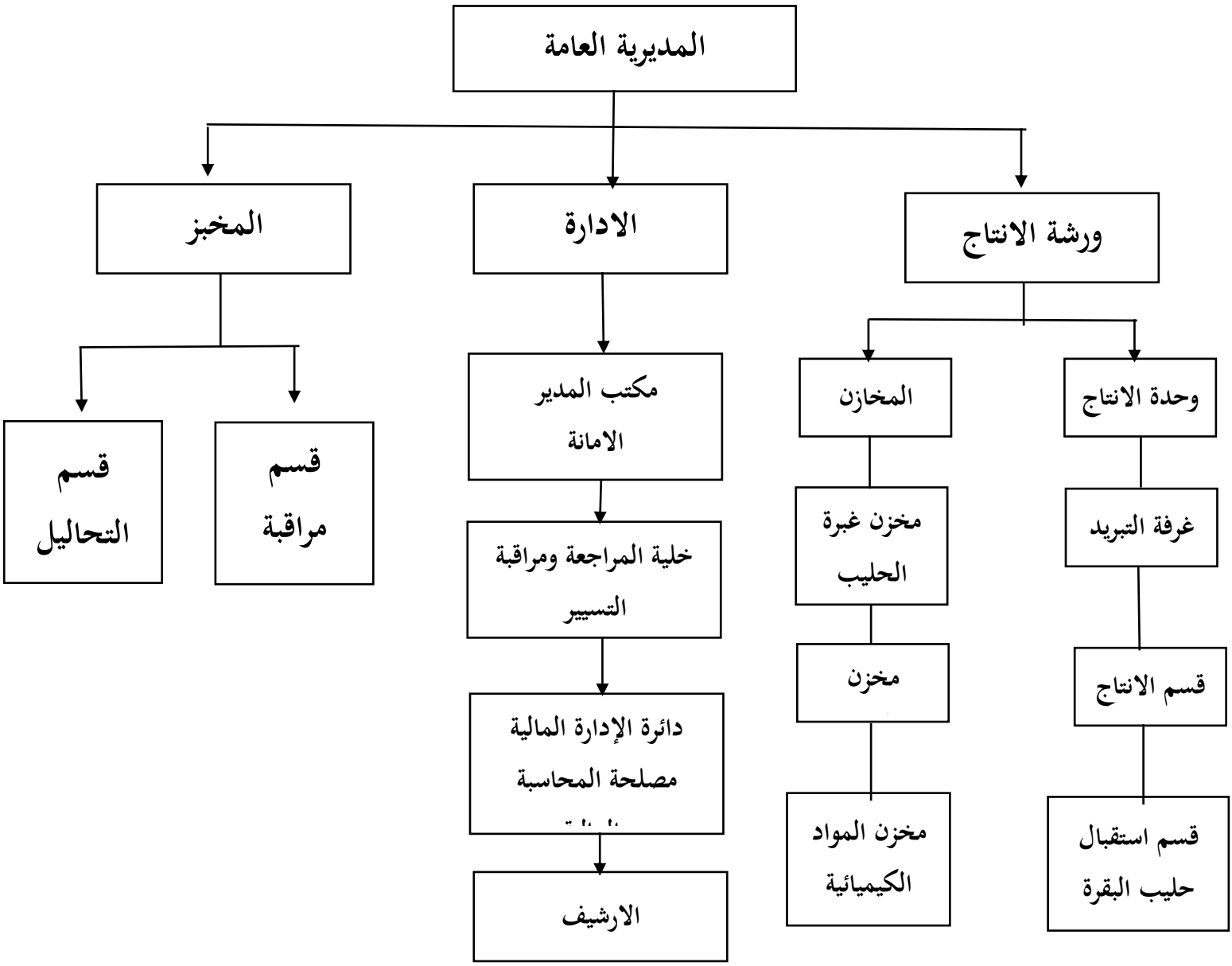

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على وثائق الملبنة

➢ **البطاقة التقنية للمؤسسة:**

بطاقة تقنية للملبنة:

إسم الشركة: شركة التضامن ملبنة عثماني

البلدية: خنشلة

تاريخ بداية النشاط: سنة2003

رقم الاعتماد:40/08/1

المساحة الإجمالية: 1928م^2

النشاط الرئيسي: إنتاج الحليب ومشتقاته

رأس مال الشركة: 31495000دج

القدرة الإنتاجية:

الحليب المبستر والمدعم: 38000ل/اليوم

حليب البقر المبستر: 1000ل/ اليوم

اللبن: 4000 لتر/ 3مرات في الاسبوع

المجمعين والفلاحين المتعاقدين مع الملبنة:

المجمعين: 02

الفلاحين: 32

قدرة التوزيع وشبكة توزيع

عدد الموزعين: 22 منهم 4 من خارج الولاية

إنتاج الحليب:

الحليب المبستر والمدعم: 30620ل/اليوم

حليب البقر المبستر: 1000ل/اليوم

مناصب الشغل:

الإطارات 08

العمال:14.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها الملبنة

تواجه الملبنة جملة من العراقيل، والتحديات يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. قلة اليد العاملة
2. كثرة الأنشطة بالنسبة للعمال
3. كثرة تعطل ألآت المصنع
4. الوقت من 4 صباحا إلى غاية 8 ليلا، كثرة ساعات العمل وبذل الكثير من الجهد
5. كبر سن العمال تتراوح أعمارهم بين 45 سنة إلى 50 سنة
6. مدة العمل 15 سنة للحصول على فرصة التقاعد
7. مدة الراحة فقط يومين في الشهر
8. النقل على حساب العمال
9. وجبة الغداء والافطار على حساب العمال
10. إيجاد صعوبة مع الموزعين عند استرجاع الحليب الممزق.

إذا يمكن استخلاص أن الملبنة تعاني من ضعف واضح في إدارة الموارد البشرية، حيث إن قلة اليد العاملة إلى جانب كثرة الأنشطة الملقاة على عاتق العمال يشيران إلى وجود خلل في التخطيط وسوء توزيع المهام، وهو ما يُؤدي إلى حالة من الإرهاق المهني ويؤثر سلبًا على مستوى الإنتاجية. كما أن كبر سن معظم العمال في ظل غياب خطة لإدماج الشباب يعكس غياب رؤية استراتيجية لتجديد القوى العاملة وضمان استمرارية الأداء على المدى البعيد. ويُضاف إلى ذلك أن اشتراط 15 سنة عمل للحصول على التقاعد، إلى جانب يومين فقط من الراحة الشهرية، يشير إلى ضغط عمل غير إنساني وغير محفز، مما يؤثر على نفسية العاملين وقدرتهم على العطاء المستمر.

ومن جانب آخر، تواجه الملبنة تدهورًا في البنية التحتية والتجهيزات، ويتجلى ذلك في كثرة تعطل الآلات، ما يدل على غياب برنامج فعال للصيانة الوقائية أو تهالك المعدات المستعملة، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة الإنتاج واستمراريته.

أما ظروف العمل فهي بعيدة عن المعايير المقبولة، حيث يُجبر العمال على العمل لساعات طويلة تمتد من الرابعة صباحًا إلى الثامنة مساءً دون أي تعويض مادي أو معنوي مناسب، وهو ما يعد مخالفة واضحة لمعايير العمل اللائق. كما أن عدم توفير وسائل النقل ووجبات الطعام من قبل المؤسسة، يجعل العمال يتحملون تكاليف إضافية من دخلهم المحدود، ما يزيد من العبء المادي والمعنوي ويكشف عن ضعف في الرعاية الاجتماعية داخل بيئة العمل.

وفيما يخص جانب التوزيع، تواجه المؤسسة صعوبات متكررة في التعامل مع الموزعين، خاصة عند استرجاع الحليب الممزق، مما يدل على ضعف التنسيق وغياب اتفاقيات واضحة تنظم العلاقة التعاقدية بين الطرفين، وهو ما قد يتسبب في خسائر إضافية واضطرابات في سلسلة التوريد.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الملبنة تعاني من اختلالات متعددة على المستويات التنظيمية واللوجستية والاجتماعية، ما يؤدي إلى بيئة عمل مرهقة وغير جاذبة .وإذا استمر هذا الوضع دون اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة، فقد تواجه المؤسسة ارتفاعًا في معدل دوران العمال، وتراجعًا في جودة الإنتاج، وتدنيًا في الروح المعنوية، مما يهدد استمرارية المؤسسة وقدرتها التنافسية مستقبلاً.

الجدول رقم : توزيع منتجات ملبنة عثماني حسب بلديات ولاية خنشلة

المبحث الثاني : تحليل وتفسير نتائج العرض والطلب الخاصة بالملبنة محل الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل نتائج العرض والطلب الخاصة بالملبنة محل الدراسة، من خلال دراسة التوازن بين الإنتاج وحاجة السوق، وتحديد العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب.

المطلب الأول: تحليل وتفسير توزيع الحليب ومشتقاته الخاص بملبنة عثماني

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض توزيع الحليب ومشتقاته من طرف ملبنة عثماني إلى مختلف بلديات ولاية خنشلة، ومن ثم تحليل هذه المعطيات وتفسيرها كما يلي:

الجدول رقم 03: توزيع الحليب ومشتقاته من طرف ملبنة عثماني إلى كافة بلديات

الموزع	المجموع	خنشلة	نسيغة	متوسة	طامزة	المحمل	ولاد رشاش	ششار	بابار	بغاي	الحامة	قايس	عين الطويلة
01	3000										500	2500	
02	2000	2000											
03	0												
04	2000					1400	600						
05	4524	2724								1800			
06	1000												1000
07	0												
08	5700						3700		2000				
09	0												
10	2500			2500									
11	1000	1000											
12	4052												4052
13	0												
14	2000											2000	
15	3000	375									2625		

16	3700	2200	1200							300		
17	3700	3100	600									
18	0											
المجموع	38176	11399	1800	2500	0	1400	4300	0	2000	1800	3425	4500	5052

المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق الملبنة

التعليق: من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع الحليب ومشتقاته من طرف ملبنة عثماني إلى كافة بلديات ولاية خنشلة، نلاحظ:

أ. **الحجم الإجمالي للتوزيع:**

1. إجمالي الحليب الموزع عبر الموزعين الثمانية عشر هو 38176 :وحدة.
2. يتركز التوزيع الأكبر في:

- ✓ خنشلة 11399 :وحدة
- ✓ نسيغة 1800 :وحدة.
- ✓ متوسة 2500 :وحدة.
- ✓ طامزة 1400 :وحدة.
- ✓ المحمل 4300 :وحدة.

يتضح أن مدينة خنشلة هي المركز الأكبر للطلب، وهذا راجع للكثافة السكانية العالية ووجود أسواق مؤسسية مستشفيات، مدارس...

ب. **أداء الموزعين:**

1. الموزع رقم 08هو الأعلى توزيعًا 5700 :وحدة (ولاد رشاش + 3700 :المحمل2000)
2. الموزعون 05، 12، 16، 17سجلوا أيضًا مستويات توزيع مرتفعة (فوق 3000وحدة)
3. بعض الموزعين مثل 03، 07، 09، 13، 18 لم يوزعوا شيئًا في هذا الجدول، مما يتطلب مراجعة لمدى مساهمتهم أو أسباب انقطاعهم.

ج. **تغطية المناطق:**

1. خنشلة تم تغطيتها من قبل عدد كبير من الموزعين، وهو مؤشر على الطلب المرتفع.
2. بعض المناطق مثل المحمل، بابار، وششار لم تُغطَّ إلا من موزع واحد أو اثنين.

د. **كفاءة التوزيع:** هناك تفاوت كبير بين أداء الموزعين .فبعضهم يغطي أكثر من منطقة، مثل الموزع 08من أفضلهم أداءً(، وآخرون لا يغطون شيئًا، ما يشير إلى:

1. عدم توازن في توزيع المهام.
2. إمكانية إعادة هيكلة شبكة التوزيع لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف اللوجستية.

الاستنتاج:

من خلال التعليق المقدم حول الجدول نستخلص جملة من النقاط وهي:

1. يجب مراجعة أداء الموزعين الضعفاء03 ، 07، 09، 13، 18لمعرفة أسباب عدم النشاط.
2. تحفيز الموزعين النشطين أو تعميم استراتيجياتهم على باقي الشبكة.
3. تعزيز التغطية للمناطق الضعيفة عبر تخصيص موزعين إضافيين أو تحسين النقل.
4. التركيز على المناطق ذات الطلب المرتفع خنشلة، المحمل ...لضمان استمرارية الإمدادات.
5. استخدام هذه البيانات لتقييم الأداء وتطوير عقود الموزعين حسب الإنتاجية.

المطلب الثاني: العرض والطلب على الحليب ومشتقاته في ملبنة عثماني

تخضع آلية العرض والطلب على الحليب ومشتقاته في ملبنة عثماني لتنظيم صارم من طرف الدولة، حيث تقوم السلطات العمومية بتوفير بودرة الحليب للمصنع ضمن نظام دعم موجه، وتحدد له كميات الإنتاج والتوزيع بشكل مسبق، وبناءً على ذلك، فإن التوازن بين العرض والطلب يكون مفروضًا إداريًا، إذ تتساوى الكميات المنتَجة مع الكميات الموزعة، ما يجعل العلاقة بين العرض والطلب في هذه الحالة مستقرة وثابتة من الناحية الكمية.

وانطلاقًا من هذه الخصوصية، يرتكز هذا المطلب على إجراء مقارنة تحليلية بين فترتين زمنيتين مميزتين: الأولى تمتد من سنة 2017 إلى 2020، والثانية من 2021 إلى 2025، وذلك بهدف الوقوف على أي تغيّرات محتملة في حجم الإنتاج والتوزيع، وتحليل مدى تأثير السياسات العمومية على التوازن الكمي والاستجابة لاحتياجات السوق خلال الفترتين.

الجدول رقم.04: كميات مبيعات الحليب ومشتقاته للفترة (2016-2020)

المنتج	السنة	2016	2017	2018	2019	2020
حليب مبستر	الكميات	14486325	9749367	10568599	10517473	9366943
	سعر الوحدة (دج)	23.20	23.20	23.20	23.20	23.20
	الأرباح دون الرسوم	36082740	226185314.40	245191497	244005374	217313078
حليب البقر	الكميات	867636	567597	156448	103767	230347
	سعر الوحدة (دج)	36.00	36.00	36.00	42.00	50.00
	الأرباح دون الرسوم	31234896	20433492.00	5632128	4358214	11517350
اللبن	الكميات	318532	657047	681744	614818	457116
	سعر الوحدة (دج)	39.00	39.00	39.00	39.00	48.00
	الأرباح دون الرسوم	12422748	25624833.00	26588016	23977902	21941568

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق الملبنة

التعليق: يقدم الجدول بيانات اقتصادية متعلقة بثلاثة منتجات رئيسية للتغذية عبر فترة زمنية تمتد من عام 2016 إلى عام 2020، وهي: حليب مبستر، حليب البقر، اللبن، ويظهر الجدول ثلاث مؤشرات لكل منتج: الكميات المنتجة، سعر الوحدة (بالدينار الجزائري – دج)، الأرباح دون الرسوم.

1. المبيعات = الإنتاج اليومي (أي لا توجد مخزونات)
2. الدولة تدعم المنتوج عبر توفير بودرة الحليب.
3. الجدول يمثل النتائج المالية للمصنع في ظل تدخل الدولة.

ومنه يمكن القول أنه يتم بيع كل الإنتاج يوميًا، مما يعني أن البيانات تمثل أداء السوق الفعلي دون تأثير المخزون.

أولًا :الحليب المبستر (من بودرة مدعمة)

1. نلاحظ تراجع في كميات الحليب المبستر من 14.5 مليون لتر في 2016 إلى 9.36 مليون لتر في 2020 إي انخفاض بنسبة 35%.
2. نلاحظ ثبات في سعر الحليب المبستر خلال طول الفترة وقدر بـ 23.20 دج.
3. نلاحظ تراجع في الأرباح دون الرسوم من 36 مليون دج إلى 21.7 مليون دج في 2020، انخفاض بنسبة 40%.

- **تحليل اقتصادي:**

أ. السعر ثابت

ب. لأنه مدعوم من الدولة، ما يلغي تأثير السوق عليه.

ج. تراجع الكميات يشير إلى:

- ✓ نقص في بودرة الحليب المتوفرة من الدولة.
- ✓ وضعف في طاقة الانتاجية للمصنع.

د. تراجع الأرباح رغم ثبات السعر يعني:

- ✓ ارتفاع التكاليف الثابتة أو التشغيلية.
- ✓ أو ضعف في كفاءة التحويل.

يمكن أن نستخلص أن الدعم الحكومي وفّر استقرارًا سعريًا، لكنه لم يمنع تدهور الإنتاج والربحية، مما يتطلب تحسين الكفاءة الداخلية للمصنع.

ثانيا :حليب البقر (منتج محلي طازج)

1. نلاحظ تراجع الكميات بشكل كبير من 867 ألف لتر في 2016 إلى 230 ألف لتر في 2020.
2. نلاحظ ارتفاع في السعر من 36 دج إلى 50دج.
3. نلاحظ انخفاض في أرباح المصنع دون الرسوم من 31.2 مليون دج إلى 11.5 مليون دج، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020.

➢ **تحليل اقتصادي:**

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم زيادة السعر، إلا أن الأرباح تراجعت لأن الكميات تراجعت وانهارت، على الرغم من أن حليب البقر منتج محلي لا يخضع للدعم، وبالتالي السعر يحدده السوق.

وتتمثل أسباب هذا التراجع في:

أ. ضعف التزود بالحليب الخام (قلة المربين وارتفاع سعره).

ب. عدم تنافسية الحليب الطازج مقارنة بالمدعم.

ج. ضعف الطلب وارتفاع الكلفة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن حليب البقر بدون دعم الدولة غير قادر على المنافسة في السوق، ما قد يؤدي إلى انسحاب تدريجي من هذا النشاط.

ثالثا :اللبن

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ:

ارتفاع من 318 ألف لتر في سنة 2016 إلى 457 ألف لتر سنة 2020.

كما نلاحظ ارتفاع في السعر من 39 دج إلى 48دج، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أرباح المصنع من 12.4مليون إلى 21.9 مليون دج.

➢ **تحليل اقتصادي:**

- منتج مشتق من الحليب المدعم، لكنه يباع بسعر حر.
- المصنع يحول بودرة الحليب إلى منتج مضاف القيمة.
- السعر يرتفع حسب السوق، ما يرفع الربحية.
- استغلال الدعم بطريقة غير مباشرة لتحقيق ربح أعلى.

ومنه يمكن أن نستنتج: هذا المنتج يمثل أذكى استغلال للدعم الحكومي، لأنه يخلق منتجا بقيمة مضافة عالية ويباع بسعر حر، ما يعزز أرباح المصنع.

➢ **مقارنة الأداء خلال هذه الفترة (2016–2020)**

من خلال التحليل السابق يمكن أن نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم05: مقارنة المنتجات (حليب مبستر، حليب البقر، اللبن)

المنتج	السعر	خاضع للدعم؟	التغير في الكمية	التغير في الأرباح	الملاحظات
الحليب المبستر	ثابت 23.20 دج	نعم	انخفاض كبير	انخفاض ملحوظ	دعم دون مردودية كافية
الحليب البقر	تغير من 36 إلى 50دج	لا	انخفاض شديد	انخفاض	غير قادر على المنافسة
اللبن	تغير من 39 إلى 48 دج	نعم (غير مباشر)	ارتفاع	ارتفاع كبير	نموذج ناجح لاستغلال الدعم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

التعليق: يظهر تحليل وضعية مصنع الحليب المدعم أن نموذج الدعم الحالي يكون فعالا فقط في حال استغلاله لإنتاج منتجات مرنة التسعير كاللبن، إذ يتيح ذلك للمصنع تحقيق أرباح أعلى ضمن سوق تنافسية، بينما يصبح هذا النموذج غير مجد عندما يقتصر على منتجات تباع بأسعار رسمية محددة، مثل الحليب المبستر، مما يقلل من أثر الدعم على ربحية المصنع، ويواجه المصنع عدة تحديات، من أبرزها ضعف الكفاءة التشغيلية وصعوبات التزود، إلى جانب الاعتماد المفرط على الدعم، ما يجعله عرضة لمخاطر مالية كبيرة في حال خفض هذا الدعم.

الجدول رقم 06 يوضح الجدول كميات مبيعات الحليب ومشتقاته للفترة (2021–2025)

المنتج / السنة		2021	2022	2023	2024	مارس2025
حليب مبستر	الكميات	9569656	9513612	11468625	11866296	1193494
حليب البقر	الكميات	175526	117705	134247	323555	23970
اللبن	الكميات	490684	369708	405221	296303	23174

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق الملبنة

التعليق: من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل مبيعات الحليب ومشتقاته " الطلب على الحليب ومشتقاته" خلال الفترة (2021-2025) نلاحظ:

أولا: الحليب المبستر

1. بين 2021 و2022: خلال هذه الفترة نلاحظ استقرار نسبي مع تراجع طفيف في الكمية المنتجة من الحليب المبستر؛
2. من 2022 إلى 2024: خلال هذه الفترة نلاحظ نمو واضح ومستمر في المبيعات إلى كميات الإنتاج ما يقارب 25%؛
3. وخلال الثلاثي الأول من عام 2025 نلاحظ استمرار في تزايد كميات الإنتاج.

الاستنتاج: نستخلص من خلال التحليل السابق للجدول ما يلي:

1. الطلب على الحليب المبستر في تصاعد، وهو مؤشر على تحسن التوزيع أو توسع قاعدة الزبائن؛
2. الزيادة المستمرة تعكس فعالية الدعم الحكومي وتوسع في السوق؛
3. المصنع نجح في تثبيت نفسه كمصدر رئيسي للحليب المدعم.

ثانيا: حليب البقر

1. تراجع جد كبير أو حاد خلال الفترة 2021 – 2020 في مبيعات حليب البقر، ثم نلاحظ تعاف تدريجي حتى 2024، نلاحظ قفزة في كمية المبيعات؛
2. مبيعات 2024 هي الأعلى خلال الفترة)2021-2025)، وهذا راجع للاهتمام في هذه الفترة بالحليب الطازج؛
3. مبيعات الثلاثي الأول من عام 2025 تمثل فقط 7.4%، من مبيعات 2024، ويمكن اعتباره مؤشر على الاستمرار في تصاعد مبيعات الحليب الطازج، أي تزايد الطلب على هذا المنتج.

يمكن أن نستخلص ما يلي: الطلب على حليب البقر شهد تذبذبًا، لكنه ارتفع مؤخرًا، ربما يعزى ذلك إلى: تحول استهلاكي بولاية خنشلة نحو المنتجات الطازجة، أو توسيع نشاط البيع المباشر، أو تغير في تفضيلات المستهلكين.

ثالثا: اللبن

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ:

تناقص مستمر في كميات الإنتاج من 2021 إلى 2024، مع تذبذب طفيف خلال هذه الفترة، كما نلاحظ أن مبيعات الثلاثي الأول من عام 2025 منخفضة جدا، وهذا ما ينسب إلى تراجع في الطلب على اللبن.

المطلب الثالث: مقارنة الطلب والعرض للفترتين (216-2020) و (2021-2025)

من خلال هذا المطلب سنحاول المقارنة بين الفترتين (2016-2020) و (2021-2025)، وذلك بالاعتماد على كميات المبيعات للمنتجات الثلاثة (الحليب المبستر، حليب البقر، اللبن) باعتبارها تمثل الإنتاج المباع يوميا.

أولا: الحليب المبستر

الجدول رقم 07: مقارنة الكميات المباعة من الحليب المبستر للفترتين

السنة	*الكمية (لتر)*
2016-2020	55,154,041
2021 - مارس 2025	52,399,683

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

رغم انخفاض الكميات الإجمالية في الفترة الثانية، إلا أن هناك اتجاها تصاعديا بعد عام 2022، فقد انخفضت كميات إنتاج الحليب من 55154041 إلى 52399683.

ثانيا: **حليب البقر**

الجدول رقم 08: مقارنة الكميات المباعة من حليب البقر خلال الفترتين

السنة	*الكمية (لتر)*
2016-2020	1,925,795
2021- مارس 2025	751,003

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

التعليق: انخفاض حاد بنسبة تقارب(**61%–**) في الكميات المباعة من حليب البقر، ما يعكس تراجعًا كبيرًا في هذا النشاط.

ثالثا: اللبن

الجدول رقم09: مقارنة الكميات المباعة من اللبن للفترتين

السنة	*الكمية (لتر)*
2016-2020	3,039,553
2021- مارس 2025	1,584,064

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

التعليق: نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن كميات اللبن المباعة في تراجع أيضًا بنسبة تقارب (**48%–**)، مع اتجاه تنازلي مستمر بعد 2021.

- **التحليل المقارن:**

أولا: الحليب المبستر (المنتج المدعوم)

1. **في الفترة 2016–2020:**

أ. سجلت الكميات ذروتها في 2016 (14.4 مليون لتر).

ب. الاتجاه كان تنازليًا نتيجة ضغوط الإنتاج أو التوزيع.

2. **في الفترة 2021–2025**:

أ. بدأت بكميات منخفضة في 2021، لكن شهدت تعافيًا واضحًا بدءًا من 2023.

ب. هذا يعكس إما توسيع في الدعم، أو تحسن في كفاءة التوزيع.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن: الدولة نجحت في الحفاظ على استقرار سوق الحليب المبستر، كما أن ملبنة عثماني استرجعت موقعها تدريجيًا كمزود رئيسي لهذه المادة، عبر بلديات ولاية خنشلة.

ثانيا: حليب البقر (منتج غير مدعم):

1. **في 2016–2020**: الكميات كانت أعلى بكثير، لكن بدأت تتناقص تدريجيًا.
2. **في 2021–2025**: شهد تراجعًا ملحوظًا، باستثناء قفزة استثنائية في 2024.

يمكن استخلاص أنه يواجه هذا المنتج منافسة من الحليب المدعم، كما أنه يتأثر أكثر بتقلبات الإنتاج وغياب الحوافز. قد يتطلب دعمًا موجهًا أو تطويرًا في سلسلة التوريد.

ثالثا: اللبن (منتج بقيمة مضافة)

1. **في الفترة الأولى**: كان في تحسن نسبي، خصوصًا في 2020.
2. **في الفترة الثانية**: عرف تذبذبًا ثم تراجعًا، ما يُشير إلى ضعف في استغلال فرص التسويق أو مشاكل في الجودة أو التوزيع.

نستخلص: رغم كونه منتجًا مربحًا بطبيعته، لم تستثمر الملبنة بشكل كافٍ في تطوير اللبن، وقد يكون هذا هدرًا لفرصة اقتصادية حقيقية.

الجدول رقم 10: مقارنة المبيعات الإجمالية (كميات)

المنتج	الفترة 2016–2020	الفترة 2021–2025	الفرق	النسبة%
الحليب المبستر	55,154,041	52,399,683	-2,754,358	-5.0%تقريبًا
حليب البقر	1,925,795	751,003	-1,174,792	-61%تقريبًا
اللبن	3,039,553	1,584,064	-1,455,489	-48%تقريبًا

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

التعليق: ملبنة عثماني حافظت على استقرار نسبي في مبيعات الحليب المدعوم، ما يبرز أهمية الدعم الحكومي، كما لاحظنا أن ملبنة عثماني توزع منتجات القيمة المضافة (اللبن، الحليب الطازج) لكنها تراجعت بشكل كبير بين الفترتين (2016-2020) و (2021-2025)، وهذا التراجع راجع إلى تحديد الدولة للكميات الإنتاجية، وكذا الكميات المباعة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البودرة التي تدعم بها الدولة الملبنة.

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل لتطبيق الجوانب النظرية على واقع عملي من خلال دراسة حالة ملبنة عثماني بخنشلة، بهدف تحليل أدائها الاقتصادي والإنتاجي، خاصة في ظل استفادتها من دعم الدولة عبر توفير بودرة الحليب، وقد تم في هذا الإطار تقديم لمحة عامة عن المؤسسة، من حيث نشأتها، نشاطها، وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى خصائصها الفنية والإنتاجية، من خلال تقديم بطاقة فنية حول الملبنة.

شملت الدراسة تحليلًا دقيقًا لمبيعات الملبنة خلال فترتين زمنيتين (2016–2020) و(2021–مارس 2025)، أظهرت فيه النتائج أن الحليب المبستر المدعوم يشكل العمود الفقري لنشاط المؤسسة، مع استقرار في الطلب وعودة تدريجية للنمو في السنوات الأخيرة، كما عرف منتوجا اللبن وحليب البقر الطازج تراجعًا ملحوظًا في الكميات المباعة، رغم أهميتهما الاقتصادية كمنتجات ذات قيمة مضافة.

يتبين أن ملبنة عثماني تمتلك مقومات واعدة للنمو إذا ما تم توظيف الدعم بفعالية، والاهتمام أكثر بالمنتجات التحويلية ذات الربحية العالية، مع ضرورة تحسين منظومة العمل الداخلية وتعزيز كفاءة شبكة التوزيع.

الخـاتمـة

الخاتمـة

بعد التطرق لموضوع "دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي" من مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية، ومن خلال تحليل واقع هذا القطاع في ملبنة عثماني ولاية خنشلة، يمكن الخروج بجملة من النتائج والاستنتاجات التي تُمكّننا من اختبار الفرضيات المطروحة وتقديم توصيات بنّاءة.

اختبار نتائج الفرضيات:

. الفرضية الرئيسية:صحيحة.

. الفرضيةالفرعية الأولى صحيحة: وهذا راجع إلى ماتطرقنا إليه فالجانب النظري تعريف الصناعات الغذائية.

. التعريف شامل ويتطابق مع التعريف المعتمد أكاديميًا وصناعيًا. الصناعات الغذائية تشمل فعلاً كل مراحل السلسلة الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك التخزين والتوزيع.

الفرضية الفرعية الثانية صحيحة: وجود علاقة تكاملية بين الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى.

الفرضية الفرعية الثالثة صحيحة: ضعف واقع الصناعات الغذائية في الجزائر رغم الإمكانيات، وبالرغم من الأراضي الفلاحية الواسعة، التنوع المناخي، والموقع الجغرافي، الصناعات الغذائية مازالت متأخرة خصوصاً في المجالات التالية

1.تحويل المنتجات

2.جودة التغليف

3.التنافسية في الأسواق الدولية

4.التقنيات الحديثة في الإنتاج

وهذا راجع لقلة الاستثمار، ضعف التكوين، ومشاكل تنظيمية

الفرضية الفرعية الرابعة صحيحة: تعريف الأمن الغذائي التعريف مطابق لتعريف منظمة الأغذية والزراعةFAO ، ويشمل الأبعاد الأربعة: التوفر، الوصول، الاستقرار، والاستعمال الآمن للغذاء.

الفرضية الفرعية الخامسة: الجزائر تعاني من اختلالات في الأمن الغذائي

الجزائر تستورد أكثر من 70% من احتياجاتها الغذائية، خاصة الحبوب، السكر، الزيوت.

الإنتاج المحلي غير كافٍ ويعاني من ضعف في الجودة والتوزيع.

التخزين والتوزيع غير فعال، عندما تكون فيها أزمات عالمية، تتأثر الجزائر بسرعة.

الفرضية الفرعية السادسة صحيحة: الصناعات الغذائية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي

الصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج المحلي وتعمل على تثمينه، تقلل من التبعية للخارج عندما تكون قوية، تخلق قيمة مضافة وتشغل اليد العاملة، وتنتج مواد غذائية كافية وآمنة.

لكن في الجزائر، هذا الدور مازال دون المستوى، ولم تحقق كامل الأهداف.

نتائج الدراسة:

1. استقرار الحليب المبستر (المدعم): الحليب المدعم من قبل الدولة حافظ على استقرار نسبي بفضل الدعم، كما شاهد ارتفاع في الإنتاج بعد 2022، وهذا جعل ملبنة عثماني استعادت تدريجيا مكانتها كموزع رئيسي.

2. تراجع حاد في حليب البقر (غير مدعم)، انخفاض بنسبة تقارب 61% بين الإنتاج وكذا بيع حليب البقر، بين الفترتين (2016-2020) و (2021-2025) ، ومنه نستخلص أن حليب البقر يعاني من غياب الحوافز وتأثر بالمنافسة من الحليب المدعم.

3 .انخفاض في مبيعات اللبن: تراجع في بنسبة مبيعات اللبن بما يقارب 48%، وهذا ما يعكس ضعف الاستثمار في التسويق أو الجودة رغم أنه منتج مربح.

4 .تأثير تقلبات الأسعار والدعم: ارتفاع أسعار بودرة الحليب المدعمة أثرت على الكميات المنتجة والمباعة وسياسات الدولة في تحديد الكميات التي لها تأثير مباشر على نشاط الملبنة.

5 .فرص ضائعة في منتجات القيمة المضافة لملبنة عثماني لم تستثمر بما يكفي في تطوير منتجات كاللبن، مما يعد خسارة لفرص اقتصادية واعدة.

6 .ضرورة دعم المنتجات غير المدعمة حيث يحتاج حليب البقر واللبن إلى دعم أو تحفيز و تقوية موقعهما في السوق وضمان التنوع في الإنتاج.

آفاق الدراسة:

1. توسيع نطاق البحث نحو سلاسل القيمة الغذائية: يمكن في المستقبل دراسة سلاسل القيمة من الإنتاج الفلاحي إلى الاستهلاك النهائي، وتحليل دور كل مرحلة في تقوية الأمن الغذائي

2. مقارنة إقليمية: توسيع الدراسة لمقارنة واقع الصناعات الغذائية الجزائرية بدول الجوار (تونس، المغرب مثلاً) لمعرفة نقاط القوة والضعف.

3. التحول الرقمي في الصناعات الغذائية: دراسة دور التكنولوجيا الحديثة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، في تحسين الإنتاج، التوزيع، والمراقبة الغذائية.

4. البحث في سلوك المستهلك الجزائري: كيف يتفاعل المستهلك مع المنتجات المحلية؟

5. تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي: خاصة مع ندرة المياه وتأثر الإنتاج الفلاحي يجب أن يكون ربط بين البيئة والسياسات الغذائية.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة تحديث البنية التحتية للصناعات الغذائية، خاصة في مجالات التخزين، التبريد، والنقل لضمان جودة المنتجات وتقليص الخسائر.

2. تعزيز التكامل بين القطاعات (الفلاحة، النقل، البحث العلمي)، من خلال إنشاء أقطاب صناعية غذائية تجمع بين الإنتاج، التحويل، والتوزيع.

3. تبني سياسات واضحة لدعم الإنتاج المحلي، خاصة من خلال تخفيض الضرائب على المواد الأولية المحلية وتحفيز الاستثمار الوطني في القطاع.

4. دعم البحث العلمي والابتكار في المجال الغذائي، وتشجيع شراكات بين الجامعات، المخابر، والقطاع الخاص.

5. وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، تقوم على تقليص التبعية الغذائية، تطوير الزراعة المستدامة، ودعم المنتجات الوطنية.

6. تحسين الحوكمة ومكافحة البيروقراطية في منح التراخيص، الإجراءات الجمركية، ومراقبة الجودة.

7. تثمين النماذج الناجحة مثل ملبنة عثماني، وتوسيع تجربتها عبر الوطن من خلال نقل المعرفة والدروس المستخلصة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

- ابتسام خطاف، محلب فايزة، مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد:06، العدد:02، سنة 2024
- الإذاعة الجزائرية ممثل عن وزارة الصناعة.
- الإذاعة الجزائرية وتقرير أنباء الجزائر.
- أقناروس محمد لمين، دور الصناعات الغذائية في الرفع من الصادرات الغذائية في الجزائر، المجلد7، العدد1، سنة2024، ص661
- ايمان سواحلية، خميسي قايدي، ايمان ملالة، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلد11، العدد2، سنة2024، ص25.
- ايمان سواحلية، خميسي قايدي، ايمان ملالة، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلد11، العدد2، سنة2024
- باشا نجاة، نصيرة عقبة، قياس اثر قطاع الصناعات الغذائية على زيادة الناتج الداخلي الخام باستخدام نموذجARDL))، المجلد22، العدد2، سنة2022، ص543.
- بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، معالجة التصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009،
- بن خضرة زهيرة، الأمن الغذائي في الجزائر: التحديات و الحلول، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، المجلد: 10، العدد: 02، السنة: 2023
- بوبترة فارس، زهار وليد، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 11، العدد 2، سنة2022، ص 250.
- بوشكور امينة زهرة، منير نوري، مجلة الريادة لاقتصاديات الجزائر، المجلد9، العدد1، سنة2023
- تقرير صحفي عن جريدة الشروق الالكترونية
- حميد حملاوي، ط.د وسام عمرون، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد20، العدد2، سنة2019
- خالد بن عبد الرحمن الجريسي، سلوك المستهلك، الطبعة الثالثة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427
- رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق ألمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، عدد:05، السنة: 2010
- زهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير
- زهير جدو، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتورة، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة8ماي1945، سنة2023_2024، ص19.

- عبد الحكيم حفظ الله، عبد الحليم الحمزة، الأمن الغذائي في الجزائر الأبعاد والمؤشرات دراسة قياسية للفترة (1990. 2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد:17، سنة 2024
- عبد الوهاب عبدات، د/علي خالفي، واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال(2007/1997)، ص83
- عبدالله عاشوري، الأمن الغذائي في الجزائروتحديات تحقيقه، مجلة القانون، المتمع والسلطة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، المجلد13، العدد1، 2024
- فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية، أطروحة لنيل شهادة داكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسير، اقتصاد البيئة، 2012. 2013
- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015
- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015
- فوزي عبد الرزاق، كساب علي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2006_2007،
- فوزي عبد الرزاق، كساب علي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2006_2007
- قش فائزة، عبد الحميد مهري، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، المجلد6، العدد1، سنة2019، ص144.
- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 6، العدد2، سنة 2019
- قنوني حبيب، صفيح صادق، الصناعات الغذائية المحلية والاستهلاك العائلي في الجزائر، المجلد12، العدد2، سنة2023، ص459
- كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير، العلوم الاقتصادية، 2020. 2021
- كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، العلوم الاقتصادية،2012. 2013 ص05
- مبروك قويسي، الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008. 2018)، أطروحة لنيل شهادة داكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، العلوم الاقتصادية،2022. 2023
- محمد حبيب بوقطف، كريم حرز الله، تحقيق الأمن الغذائي وفق اسمرارية نظام المستثمرات الفلاحية في التشريع الجزائري، مجلة دائرة البحوث و الدراسات و القانونية والسياسية، المجلد:06، العدد:01، 2022

- معرف سارة، بن تركي عز الدين، دراسة تحليلية لهيكل الصادرات ومعوقات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2010-2023(، المجلد13، العدد2، سنة2024، ص250
- معزوزي إدريس، بن خزناجي أمينة، The role of agriculture sector in achieving food security in Algeria، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06 ، العـدد: 02 (2023)
- المقال من موقع الخبر، عبر موقع djazairess.
- نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن القانوني العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة ، البليدة، 2014، ص35 .
- نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، دراسة واقع الأمن في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الجزائر، المجلد:10، العدد 1، السنة 2023
- هادف حيزية، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد18، العدد3، سنة2020
- وثائق الملبنة.
- يعقوب تواتي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجاد:06، العدد:01، السنة:2022

المراجع باللغة الفرنسية :

- Benjamin Caballero ،Encyclopedia of Food Sciences and Nutrition ، AcademicPress
- https//:www.siyada.org شبكة السيادة
- https://ar.wikipedia.org/wiki ،wikipedia
- https://madr.gov.dz/ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،
- https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5207
- https://www.sabqpress.dz
- mawdoo3.com
- Peter Fellows ،Food Processing Technology: Principles and Practice ،Woodhead Publishing

الملاحق

DISTRIBUTEURS	WILAYA	COMMUNE
GHARBI ZINELAABIDINE	KHENCHELA	ELHAMMA
		KAIS
ATHMANI MOHAMED /ABDELAALI	KHENCHELA	KHENCHELA
		ENSIGHA
SEBAA THABET MED LAID	KHENCHELA	TAMZA
		KHENCHELA
RAHEM ABDELMADJID	KHENCHELA	ELMAHMEL
		OULED RECHACHE
GARMI HAMZA	KHENCHELA	KHENCHELA
		BABAR
		CHECHAR
		BAGHAI
ALLAOUI DJAMEL	KHENCHELA	AIN TOUILA
LAASSISE HAROUNE	KHENCHELA	OULED RECHACHE
		KHIRANE
		BABAR
		ELOUALDJA
		DJELLAL
		CHECHAR
ARROUF SALIM	KHENCHELA	ELMAHMEL
LAGABI RABAH	KHENCHELA	METOUSSA
MARIR HOUCINE	KHENCHELA	KHENCHELA
CHARIDI SAMIR	KHENCHELA	AIN TOUILA
HOGGAS ABDELLAH	KHENCHELA	KHENCHELA
		ELMAHMEL
		ENSIGHA
AYACHI RACHID	KHENCHELA	KHENCHELA
CHERGUI MOHAMED	KHENCHELA	KAIS
ATHMANI MOHAMED /DJABELLAH	KHENCHELA	KAIS
		REMILA
		TAOUZIANET
BOUDJHINE SALIM	KHENCHELA	KHENCHELA
		ELHAMMA
		ENSIGHA
MAZHOUD FATIHA	KHENCHELA	ELHAMMA
		OULED RECHACHE
		KHENCHELA
ATHMANI OMAR	KHENCHELA	KAIS

SNC LAITERIE ATHMANI

شركة تضامن ملبنة عثماني

طريق زوي- خنشلة Route de Zoui – Khenchela 40000

Téléphone : (032) 73 22 19 Fax : (032) 32 73 22 20

وصل استلام وتسليم حليب البقر

BON DE RÉCEPTION ET LIVRAISON DE LAIT DE VACHE

KHENCHELA, LE : /04/2025 خنشلة في :

لقب و اسم المسلم NOM ET PRÉNOM DU LIVREUR	صفة المسلم QUALITÉ DU LIVREUR	الكمية المسلمة QUANTITE LIVRÉE	المبلغ MONTANT
ATHMANI BOUKHIL	COLLECTEUR	L	.....

ملاحظات:

OBSERVATIONS

CONFORME

المجمع

COLLECTEUR

الملبنة

LAITERIE

SNC LAITERIE ATHMANI

شركة تضامن ملبنة عثماني

طريق زوي- خنشلة Route de Zoui – Khenchela 40000

Téléphone : (032) 73 22 19 Fax : (032) 32 73 22 20

وصل استلام وتسليم حليب البقر

BON DE RÉCEPTION ET LIVRAISON DE LAIT DE VACHE

KHENCHELA, LE : /04/2025 خنشلة في :

لقب و اسم المسلم NOM ET PRÉNOM DU LIVREUR	صفة المسلم QUALITÉ DU LIVREUR	الكمية المسلمة QUANTITE LIVRÉE	المبلغ MONTANT
ATHMANI BOUKHIL	COLLECTEUR	L	.....

ملاحظات:

OBSERVATIONS

CONFORME

المجمع

COLLECTEUR

الملبنة

LAITERIE

2021	LAIT	L'BEN	LAIT CRU	MONTANT HT	TVA	MONTANT TTC
JANVIER	800 053	24 290	44 642	21 959 249,600	221 524,800	22 180 774,400
FEVRIER	708 057	29 665	24 217	19 061 692,400	270 544,800	19 332 237,200
MARS	838 058	35 240	36 009	22 934 915,600	321 388,800	23 256 304,400
AVRIL	794 065	46 895	29 120	22 129 268,000	427 682,400	22 556 950,400
MAI	806 052	45 545	22 424	22 007 766,400	415 370,400	22 423 136,800
JUIN	794 047	53 491	2 175	21 098 208,400	487 837,920	21 586 046,320
JUILLET	776 068	53 855	1 985	20 689 067,600	491 157,600	21 180 225,200
AOUT	830 045	54 810		21 887 924,000	499 867,200	22 387 791,200
SEPTEMBRE	797 054	50 708		20 925 636,800	462 456,960	21 388 093,760
OCTOBRE	805 054	38 231	11 944	21 109 540,800	348 666,720	21 458 207,520
NOVEMBRE	805 050	27 920	3 010	20 167 820,000	254 630,400	20 422 450,400
DECEMBRE	816 053	30 034		20 374 061,600	273 910,080	20 647 971,680
TOTAL	9 569 656	490 684	175 526	254 345 151,200	4 475 038,080	258 820 189,280

ETAT DES VENTES 2022

Nom et Prénom	LAIT	L'ben	Lait Cru	Total HT	Total TVA	Total TTC
Total	9513612	369708	117705	237 112 388,56	3 886 199,65	240 998 588,21

2023

	LAIT	L'BEN	LAIT CRU	MONTANT HT	TVA	MONTANT TTC
JANVIER	794 022	26 315	11 947	19 656 477,000	384 988,450	20 041 465,450
FEVRIER	741 030	26 526	10 935	18 478 932,000	388 075,380	18 867 007,380
MARS	818 044	30 933	5 540	20 003 965,000	452 549,790	20 456 514,790
AVRIL	1 079 094	31 199	4 989	25 462 417,000	456 441,370	25 918 858,370
MAI	814 028	30 883	22 611	21 281 459,000	451 818,290	21 733 277,290
JUIN	810 025	34 380	9 956	20 454 265,000	502 979,400	20 957 244,400
JUILLET	1 122 089	48 015	5 263	27 682 064,000	702 459,450	28 384 523,450
AOUT	1 124 090	46 630	3 265	27 457 600,000	682 196,900	28 139 796,900
SEPTEMBRE	1 069 075	42 530	1 157	25 817 945,000	622 213,900	26 440 158,900
OCTOBRE	1 187 097	40 070	16 955	29 370 827,000	586 224,100	29 957 051,100
NOVEMBRE	1 017 018	19 685	8 644	23 564 643,000	287 991,550	23 852 634,550
DECEMBRE	893 013	28 055	32 985	23 552 308,000	410 444,650	23 962 752,650
TOTAL	11 468 625	405 221	134 247	282 782 902,000	5 928 383,230	288 711 285,230

2024

	LAIT	L'BEN	LAIT CRU	MONTANT HT	TVA	MONTANT TTC
JANVIER	979 020	31 834	16 635	23 773 573,000	405 246,820	24 178 819,820
FEVRIER	955 142	16 211	19 483	22 605 195,000	224 846,570	22 830 041,570
MARS	990 376	38 860	22 809	25 231 306,000	538 988,200	25 770 294,200
AVRIL	979 698	23 043	29 861	24 346 067,000	319 606,410	24 665 673,410
MAI	990 288	24 205	36 078	25 088 473,000	335 723,350	25 424 196,350
JUIN	960 956	29 530	26 968	24 223 526,000	409 581,100	24 633 107,100
JUILLET	1 025 200	39 280	16 781	25 571 310,000	544 813,600	26 116 123,600
AOUT	987 376	31 825	22 399	24 626 051,000	441 412,750	25 067 463,750
SEPTEMBRE	989 288	19 635	31 153	24 389 113,000	272 337,450	24 661 450,450
OCTOBRE	1 028 376	16 675	32 218	25 068 431,000	231 282,250	25 299 713,250
NOVEMBRE	952 200	14 285	34 121	23 427 475,000	198 132,950	23 625 607,950
DECEMBRE	1 028 376	10 920	35 049	24 846 486,000	151 460,400	24 997 946,400
TOTAL	11 866 296	296 303	323 555	293 197 006,000	4 073 431,850	297 270 437,850

MOIS D' MARS 2025

DISTRIBUTEUR	LAIT PAST			Lait d'vache			L'BEN				TOTAL HT	TOTAL TVA	TOTAL
	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	TVA			TTC
ALLAOUI DJAMEL	37 900	21,00	795 900,00	0	70,00	0,00	2 005	73,00	146 365,00	27 809,35	942 265,00	27 809,35	970 074,35
ARROUF SALIM	27 000	21,00	567 000,00	10 495	70,00	734 650,00	0	73,00	0,00	0,00	1 301 650,00	0,00	1 301 650,00
ATHMANI MED B/DJAB/	43 500	21,00	913 500,00	0	70,00	0,00	870	73,00	63 510,00	12 066,90	977 010,00	12 066,90	989 076,90
ATHMANI MED B/ABDE	63 900	21,00	1 341 900,00	0	70,00	0,00	2 550	73,00	186 150,00	35 368,50	1 528 050,00	35 368,50	1 563 418,50
ATHMANI OMAR	38 000	21,00	798 000,00	0	70,00	0,00	1 000	73,00	73 000,00	13 870,00	871 000,00	13 870,00	884 870,00
AYACHI RACHID	61 900	21,00	1 299 900,00	0	70,00	0,00	1 195	73,00	87 235,00	16 574,65	1 387 135,00	16 574,65	1 403 709,65
BENHABOUCHE	0	21,00	0,00	6 509	70,00	455 630,00	0	73,00	0,00	0,00	455 630,00	0,00	455 630,00
BOUDJEHINE SALIM	92 600	21,00	1 944 600,00	0	70,00	0,00	1 152	73,00	84 096,00	15 978,24	2 028 696,00	15 978,24	2 044 674,24
CHARIDI SAMIR	87 934	21,00	1 846 614,00	6 966	70,00	487 620,00	0	73,00	0,00	0,00	2 334 234,00	0,00	2 334 234,00
GARMI HAMZA	129 020	21,00	2 709 420,00	0	70,00	0,00	0	73,00	0,00	0,00	2 709 420,00	0,00	2 709 420,00
GHARBI ZINELAABIDINE	87 500	21,00	1 837 500,00	0	70,00	0,00	1 275	73,00	93 075,00	17 684,25	1 930 575,00	17 684,25	1 948 259,25
HOGASS ABDELLAH	130 200	21,00	2 734 200,00	0	70,00	0,00	0	73,00	0,00	0,00	2 734 200,00	0,00	2 734 200,00
LAASSIS HAROUNE	183 200	21,00	3 847 200,00	0	70,00	0,00	4 487	73,00	327 551,00	62 234,69	4 174 751,00	62 234,69	4 236 985,69
LAGABI RABAH	41 000	21,00	861 000,00	0	70,00	0,00	400	73,00	29 200,00	5 548,00	890 200,00	5 548,00	895 748,00
MARIR HOUCINE	13 000	21,00	273 000,00	0	70,00	0,00	125	73,00	9 125,00	1 733,75	282 125,00	1 733,75	283 858,75
MEZHOUD FATIHA	89 900	21,00	1 887 900,00	0	70,00	0,00	6 780	73,00	494 940,00	94 038,60	2 382 840,00	94 038,60	2 476 878,60
REHEM ABDELMADID	26 000	21,00	546 000,00	0	70,00	0,00	1 140	73,00	83 220,00	15 811,80	629 220,00	15 811,80	645 031,80
SEBAA THABET MED LA/	26 000	21,00	546 000,00		70,00	0,00	195	73,00	14 235,00	2 704,65	560 235,00	2 704,65	562 939,65
CHARGUI MOHAMED	14 940	21,00	313 740,00	0	70,00	0,00	0	73,00	0,00	0,00	313 740,00	0,00	313 740,00
	1 193 494		25 063 374,00	23 970		1 677 900,00	23 174		1 691 702,00	321 423,38	28 432 976,00	321 423,38	28 754 399,38

MOIS JANVIER 2025

	POIDS		MONTANT EN DINARS	
	PDL 0%	PDL 26%	PDL 0%	PDL 26%
STOCK INITIAL	24358 KG	31512 KG	3 069 108,00	3 970 512,00
ACHAT	44575 KG	57425 KG	5 616 450,00	7 235 550,00
CONSOMMANTION STOCK FINAL	44564 KG	57434 KG	5 615 064,00	7 236 684,00
STOCK FINAL	24369	31503	3 070 494,00	3 969 378,00

	PRIX DINARS	
PRIX FILM LPC	360,00	KG
PRIX FILM L'BEN	360,00	KG
PRIX FILM LV	360,00	KG
LAIT DE VACHE	65,00	KG
POUDRE DE LAIT	126,00	KG 157700
SOUDE CAUSTIQUE	119,00	KG
ACIDE NITRIQUE	188,00	KG
EAU		M3
SALAIRE	1 400 000,00	
ELECTRICITE	160 000,00	
GAZ	35 000,00	
TEFLON	5 000,00	
TRANSPORT POUDRE	28 000,00	CAMION TRACTEUR
MISSION	80 000,00	
FERMENT L'BEN	7 206,26	

	PDL KG	PRIX HT		
0%	1714	127	217 678,00	
26%	2209	127	280 543,00	
	38088	7	266 616,00	
			764 837,00	20,0807866

LAIT PASTEURISE	
PRIX DE REVIENT	20,08
PRIX DE VENTE	21,00

L'BEN-PASTEURISE	
PRIX DE REVIENT	72,00
PRIX DE VENTE	73,00

LAIT DE VACHE PASTEURISE	
PRIX DE REVIENT	67,00
PRIX DE VENTE	70,00

تكاليف الإنتاج لواحد لتر حليب

CHARGE			
SALAIRE	1 850 000,000	1,868686869	أجور
SACHETS	0,008	2,88	غلاف بلاستيكي
TEFLON	160 000,000	0,161616162	مواد التغليف
ELEC - GAZ	350 000,000	0,353535354	كهرباء + غاز
SOUDE	220 000,000	0,222222222	مواد التنظيف
CARBURANT	156 000,000	0,157575758	بنزين + وقود
EAU	350 000,000	0,353535354	مياه
		5,997171717	
PRIX POUDRE			
PRIX ONIL	12 852 000,00	126	غبرة حليب 1 كغ
MISSION	80 000,00	0,080808081	مهمات تنقل العمل
TRANSPORT	350 000,00	0,492957746	نقل غبرة الحليب
		126,5737658	

تكاليف غبرة الحيب لواحد لتر حليب

13,03709788

التكاليف الإجمالية لواحد لتر حليب

19,0342696

ZONE DE DISTRIBUTION

Client / Date	27 04 2025 TOTAL	KHENCHEA	ENSIGHA	METOUSSA	TAMZA	EL MAHMEL	OULED RECHACHE	CHECHAR	BABAR	BAGHAI	EL HAMMA	KAIS	AINTOUILA	REMILA	TAOUZIANET	DJELLAL	KHIRANE	EL OUALDJA
GHARBI ZINELAABIDINE	3 000										500	2 500						
ATHMANI MOHAMED	2 000	2 000																
SEBAA THABET MOHAMED LAID	0																	
RAHEM ABDELMAJID	2 000					1 400	600											
GARMI HEMZA	4 524	2 724								1 800								
ALLAOUI DJAMEL	1 000												1 000					
AYACHI RACHID	0																	
LAASSIS HAROUNE	5 700						3 700		2 000									
ARROUF SALIM	0																	
LAGAB RABAH	2 500			2 500														
MARIR HOUCINE	1 000	1 000																
CHARIDI SAMIR	4 052												4 052					
CHARGUI MOHAMED	0																	
ATHMANI OMAR	2 000											2 000						
MEZHOUD FATIHA	3 000	375									2 625							
BOUDJEHINE SALIM	3 700	2 200	1 200								300							
HOGGAS ABDALLAH	3 700	3 100	600															
ATHMANI MOHAMED B/DJABALLAH	0																	
Qté / jour	38 176	11 399	1 800	2 500	0	1 400	4 300	0	2 000	1 800	3 425	4 500	5 052	0	0	0	0	0

27 04 2025 Désignation	Quantité	
Lait de vache réceptionnée	1 504	LITRES
Lait de vache intégrée LPC	0	LITRES
Lait de Vache Produit	1 670	LITRES
LPC Produit	38 176	LITRES
L'ben Produit	0	LITRES
Stock Poudre 0% ONIL	32 979	KG
Stock Poudre 26% ONIL	42 489	KG
Stock LPC	0	LITRES
STOCK PERMETTANT UNE COUVERTURE DE DIX NEUF 19 JOURS	&	LITRES
PERTE DE LAIT AU NIVEAU DISTRIBUTEURS	0	LITRES
PERTE DE LAIT AU NIVEAU LAITERIE	0	KG
Stock poudre 0% HORS ONIL	0	KG
Stock poudre 26% HORS ONIL		

CONSO POUDRE	QUANT KG
CONS 0%	1718
CONS 26%	2214

ACHAT POUDRE / KG	
0%	0
26%	0

SITUATION DE VENTE PAR CLIENTS ANNUELLE EXERCICE 2017

DISTRIBUTEUR	LAIT PASTERISE			LAIT DE VACHE			L'BEN				LEURR			TOTAL	TOTAL	TOTAL
	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	TVA	TPI	HT	TV	TTC	HT	TVA
ADEL LEKHMISSI	0	23,20	0,00	152 169	36,00	5 478 084,00	5 545	39,00	216 255,00	41 088,45				5 735 427,45	5 694 339,00	41 088,45
AIT YAHIA NABIL	530 315	23,20	12 303 308,00	31 309	36,00	1 127 124,00	32 225	39,00	1 256 775,00	238 787,25				14 926 994,25	14 687 207,00	238 787,25
ALLAOUI DJAMEL	486 250	23,20	11 281 000,00	10 720	36,00	385 920,00	44 610	39,00	1 739 790,00	330 560,10				13 737 270,10	13 406 710,00	330 560,10
ARROUF HOUCINE	435 850	23,20	10 111 720,00	21 790	36,00	784 440,00	39 320	39,00	1 533 480,00	291 361,20				12 721 001,20	12 429 640,00	291 361,20
ATHMANI OMAR	321 050	23,20	7 448 360,00	13 680	36,00	492 480,00	17 405	39,00	678 795,00	128 971,05				8 748 606,05	8 619 635,00	128 971,05
BENHABOUCHE BOUSSEAAD	1 272 345	23,20	29 518 404,00	55 925	36,00	2 013 300,00	114 930	39,00	4 482 270,00	851 631,30				36 865 605,30	36 013 974,00	851 631,30
BOUDJELAL ZELIKHA	535 420	23,20	12 421 744,00	24 837	36,00	894 132,00	41 720	39,00	1 627 080,00	309 145,20				15 252 101,20	14 942 956,00	309 145,20
CHARIDI SAMIR	960 926	23,20	22 293 483,20	39 206	36,00	1 411 416,00	1 895	39,00	73 905,00	14 041,95				23 792 846,15	23 778 804,20	14 041,95
EURL ZAMOULI	190 815	23,20	4 426 908,00	11 890	36,00	428 040,00	12 760	39,00	497 640,00	94 551,60				5 447 139,60	5 352 588,00	94 551,60
GARMI HAMZA	798 805	23,20	18 532 276,00	21 390	36,00	770 040,00	0	39,00	0,00	0,00				19 302 316,00	19 302 316,00	0,00
HAFDALLA ABDELHAKIM	388 985	23,20	9 024 452,00	28 273	36,00	1 017 828,00	27 010	39,00	1 053 390,00	200 144,10				11 295 814,10	11 095 670,00	200 144,10
LAASSIS HAROUNE	552 835	23,20	12 825 772,00	17 677	36,00	636 372,00	40 720	39,00	1 588 080,00	301 735,20				15 351 959,20	15 050 224,00	301 735,20
MARIR HOUCINE	432 925	23,20	10 043 860,00	13 326	36,00	479 736,00	29 200	39,00	1 138 800,00	216 372,00				11 878 768,00	11 662 396,00	216 372,00
MERZOUGUE BILAL	296 480	23,20	6 878 336,00	28 265	36,00	1 017 540,00	31 155	39,00	1 215 045,00	230 858,55				9 341 779,55	9 110 921,00	230 858,55
MEZHOUD FATIHA	390 440	23,20	9 058 208,00	15 735	36,00	566 460,00	37 600	39,00	1 466 400,00	278 616,00				11 369 684,00	11 091 068,00	278 616,00
SABEGUE TAREK	435 150	23,20	10 095 480,00	27 170	36,00	978 120,00	36 825	39,00	1 436 175,00	272 873,25				12 782 648,25	12 509 775,00	272 873,25
SEKHAIRIA SALIM	75 120	23,20	1 742 784,00	7 050	36,00	253 800,00	5 390	39,00	210 210,00	39 939,90				2 246 733,90	2 206 794,00	39 939,90
SNC FAICEL SLIMANE MES	387 090	23,20	8 980 488,00	20 155	36,00	725 580,00	29 265	39,00	1 141 335,00	216 853,65				11 064 256,65	10 847 403,00	216 853,65
ZERDOUM SALIM	1 050 541	23,20	24 372 551,20	11 294	36,00	406 584,00	335	39,00	13 065,00	2 482,35				24 794 682,55	24 792 200,20	2 482,35
ZEROUAL WALID		23,20	0,00	5 077	36,00	182 772,00	108 787	39,00	4 242 693,00	806 111,67				5 231 576,67	4 425 465,00	806 111,67
MARIR SMAIL	208 025	23,20	4 826 180,00	10 659	36,00	383 724,00	350	39,00	13 650,00	2 593,50				5 226 147,50	5 223 554,00	2 593,50
	9 749 367		226 185 314,40	567 597		20 433 492,00	657 047		25 624 833,00	4 868 718,27				277 112 357,67	272 243 639,40	4 868 718,27

الملاحق

SITUATION DE VENTE PAR CLIENTS ANNUELLE

EXERCICE 2020

DISTRIBUTEUR	LAIT PASTERISE			LAIT DE VACHE			LBEN			REMISE	TOTAL	TOTAL	TOTAL
	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	TVA	TVA	TTC	HT	TVA
AIT YAHIA NABIL	265 305	23,20	6 157 184,00	2 107	50,00	105 350,00	18 300	48,00	878 280,00	176 663,20		7 191 794,00	7 191 794,00	376 563,20
ALLAOUI DJAMEL	394 776	23,20	9 158 780,00	5 440	50,00	272 000,00	31 888	48,00	1 530 120,00	287 872,80		11 233 772,80	10 945 900,00	287 872,80
ARROUF HOUCINE	248 130	23,20	5 756 616,00	4 000	50,00	200 000,00	16 025	48,00	769 200,00	146 148,00		6 871 964,00	6 725 816,00	146 148,00
ATHMANI MOHAMED B/ABDE	484 804	23,20	11 247 452,80	11 811	50,00	590 550,00	0	48,00	0,00	0,00		11 790 002,80	11 790 002,80	0,00
ATHMANI MOHAMED B/DJAB	215 640	23,20	5 002 848,00	9 075	50,00	453 750,00	18 100	48,00	868 800,00	168 072,00		6 490 470,00	6 325 398,00	165 072,00
ATHMANI OMAR	404 014	23,20	9 373 124,80	7 600	50,00	378 000,00	19 845	48,00	952 560,00	186 886,40		10 881 671,20	10 700 684,80	180 986,40
BENNABOUCHE BOUSSEAAD	1 329 060	23,20	30 833 860,00	125 851	50,00	6 292 550,00	12 595	48,00	604 560,00	114 866,40		37 845 936,40	37 731 070,00	114 866,40
BOUDEHANE SAID	306 000	23,20	7 099 200,00	550	50,00	27 500,00	13 445	48,00	645 360,00	122 618,40		7 894 678,40	7 777 060,00	122 618,40
BOUDJELAL ZELIKHA	463 005	23,20	10 741 716,00	14 933	50,00	746 900,00	17 070	48,00	819 360,00	162 974,40		12 509 350,40	12 346 376,00	162 974,40
BRAHMI HAYTHEM	87 550	23,20	2 031 160,00	1 640	50,00	82 000,00	8 241	48,00	401 328,00	78 252,32		2 590 740,32	2 514 488,00	76 252,32
CHARIDI SAMIR	585 350	23,20	13 580 120,00	9 018	50,00	450 900,00	29 316	48,00	1 407 120,00	358 552,80		16 276 692,80	15 918 140,00	358 552,80
GARMI HAMZA	1 253 480	23,20	29 312 736,00	1 124	50,00	56 200,00	0	48,00	0,00	0,00		29 368 936,00	29 368 936,00	0,00
HAFDALLA ABDELHAKIM	187 385	23,20	3 651 332,00	2 205	50,00	110 250,00	12 835	48,00	616 080,00	117 055,20		4 494 717,20	4 377 662,00	117 055,20
HENNI ALI	10 400	23,20	241 280,00	511	50,00	2 550,00	340	48,00	16 320,00	3 100,80		263 200,80	260 100,00	3 100,80
HOGGAS ABDELLAH	402 825	23,20	9 345 540,00	0	50,00	0,00	0	48,00	0,00	0,00		9 345 540,00	9 345 540,00	0,00
LAASSIS HAROUNE	384 355	23,20	8 917 036,00	4 099	50,00	204 950,00	31 405	48,00	1 507 320,00	286 960,80		10 919 306,80	10 632 306,00	286 960,80
MAHIR HOUCINE	173 700	23,20	4 029 840,00	3 150	50,00	157 500,00	11 580	48,00	560 640,00	106 521,60		4 854 501,60	4 747 980,00	106 521,60
MAHIR SMAIL	554 752	23,20	12 870 246,40	4 124	50,00	206 200,00	0	48,00	0,00	0,00		13 076 446,40	13 076 446,40	0,00
MERZOUG BILAL	193 498	23,20	4 488 153,60	5 930	50,00	296 500,00	20 960	48,00	1 006 080,00	191 155,20		5 981 888,80	5 791 733,60	191 155,20
MEZHOUD FATIHA	495 905	23,20	11 504 996,00	5 940	50,00	297 000,00	53 375	48,00	2 562 000,00	486 780,00		14 850 776,00	14 363 996,00	486 780,00
RAHEM ABDELMOUID	188 100	23,20	4 363 920,00	2 880	50,00	144 000,00	15 320	48,00	735 360,00	139 718,40		5 336 998,40	5 196 880,00	139 718,40
SABEGUE TAREK	359 880	23,20	8 348 216,00	7 865	50,00	393 250,00	26 230	48,00	1 211 040,00	230 097,60		10 183 603,60	9 953 506,00	230 097,60
ZATOUT TAHAR	0	23,20	0,00	0	50,00	0,00	60 600	48,00	2 904 000,00	551 760,00		3 455 760,00	2 904 000,00	551 760,00
ZERDOUM SALIM	400 950	23,20	9 302 040,00	1 850	50,00	92 500,00	28 930	48,00	1 388 640,00	263 841,60		11 047 021,60	10 783 180,00	263 841,60
	9 366 943		217 313 077,60	230 347		11 517 350,00	457 116		21 941 568,00	4 168 897,92		254 940 893,52	250 771 995,60	4 168 897,92

SITUATION DE VENTE PAR CLIENTS ANNUELLE

EXERCICE 2018

SITUATION DE VENTE PAR CLIENTS ANNUELLE

EXERCICE 2019

ENTREPRENEUR	LAIT PASTEURISE			LAIT DE MARCHE			LBEN			TOTAL	TOTAL	
	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	QTE	PU	HT	TVA	TTC	HT	TVA
AIT YAHIA NABIL	463 800	23,20	10 760 160,00	2 221	42,00	93 282,00	22 360	39,00	871 980,00	165 613,50		11 725 092,00	165 613,50
AITAOUF DJAMEL	395 000	23,20	9 164 000,00	2 840	42,00	119 280,00	37 923	39,00	1 479 000,00	280 246,20		10 758 250,00	280 246,20
ARKOU HOUCINE	305 200	23,20	7 080 640,00	1 785	42,00	74 970,00	23 410	39,00	913 000,00	173 468,10		8 068 600,00	173 468,10
ATHMANI MOHAMED	261 216	23,20	6 060 211,20	368	42,00	15 456,00	0	39,00	0,00	0,00		6 072 811,20	0,00
ATHMANI OMAR	668 525	23,20	15 463 380,00	4 045	42,00	169 890,00	27 815	39,00	1 084 785,00	256 109,15		16 718 055,00	256 109,15
BENHABOUCHE BOUSSAAD	1 818 384	23,20	42 838 812,80	56 377	42,00	2 367 834,00	57 855	39,00	2 256 645,00	426 402,55		48 422 291,80	426 402,55
BOUDIINE SAID	900 690	21,20	19 080 000,00	550	42,00	23 100,00	24 600	39,00	959 400,00	182 286,00		12 382 500,00	182 286,00
BOUGUELAL ZEINEA	493 958	23,20	11 459 900,00	3 725	42,00	156 870,00	30 285	39,00	1 177 838,00	223 049,05		12 794 853,00	223 049,05
CHARIEF SAMIR	856 550	23,20	19 871 800,00	10 068	42,00	445 316,00	61 854	39,00	2 400 066,00	457 152,54		18 087 342,00	457 152,54
DJARECHE WALID	31 500	23,20	730 800,00	950	42,00	39 900,00	8 850	39,00	345 150,00	65 578,50		1 115 850,00	65 578,50
GAMMI HAMZA	1 241 525	23,20	31 123 380,00	0	42,00	0,00	0	39,00	0,00	0,00		31 123 380,00	0,00
HAFDALLA ABDELHAKIM	336 190	23,20	7 796 680,00	4 505	42,00	189 210,00	21 175	39,00	825 825,00	156 906,75		8 811 715,00	156 906,75
HENNI ALI	124 450	23,20	2 887 240,00	855	42,00	37 590,00	6 745	39,00	263 055,00	49 980,45		3 187 885,00	49 980,45
HOGGAS ABDELLAH	299 242	23,20	6 942 414,40	0	42,00	0,00	0	39,00	0,00	0,00		6 942 414,40	0,00
LAASSEL HAROUNE	491 990	23,20	11 414 168,00	1 885	42,00	79 170,00	41 505	39,00	1 618 695,00	307 552,05		13 112 033,00	307 552,05
MAHIDI HOUCINE	263 340	21,20	6 109 488,00	1 320	42,00	55 440,00	14 060	39,00	548 340,00	104 184,60		6 711 268,00	104 184,60
MAFIR SMAIL	106 295	23,20	2 466 044,00	0	42,00	0,00	0	39,00	0,00	0,00		2 466 044,00	0,00
MEKROUG RIAD	292 545	23,20	6 787 044,00	5 031	42,00	211 302,00	6 085	39,00	237 315,00	45 089,85		7 238 181,00	45 089,85
MEZHOUD FARHA	483 750	23,20	11 223 000,00	1 470	42,00	61 740,00	48 570	39,00	1 893 230,00	367 313,70		13 217 970,00	367 313,70
MEZIANI MED AMINE	0	23,20	0,00	0	42,00	0,00	108 853	39,00	4 245 567,00	806 657,73		4 245 567,00	806 657,73
NAIEM ABDELMOUD	198 360	23,20	4 601 952,00	895	42,00	37 590,00	8 775	39,00	342 225,00	65 022,75		4 981 767,00	65 022,75
SARSSUE FARES	408 800	23,20	9 482 720,00	2 545	42,00	106 890,00	28 475	39,00	1 110 525,00	210 999,75		10 720 135,00	210 999,75
ZEGHOUM SALIM	508 116	23,20	11 788 291,20	1 660	42,00	69 720,00	35 678	39,00	1 391 464,00	264 478,16		13 249 475,20	264 478,16
	10 517 473		244 005 373,60	103 767		4 358 214,00	614 818		23 977 902,00	4 555 801,38	0,00	272 341 489,60	4 555 801,38

TTC = 276 897 29°,98

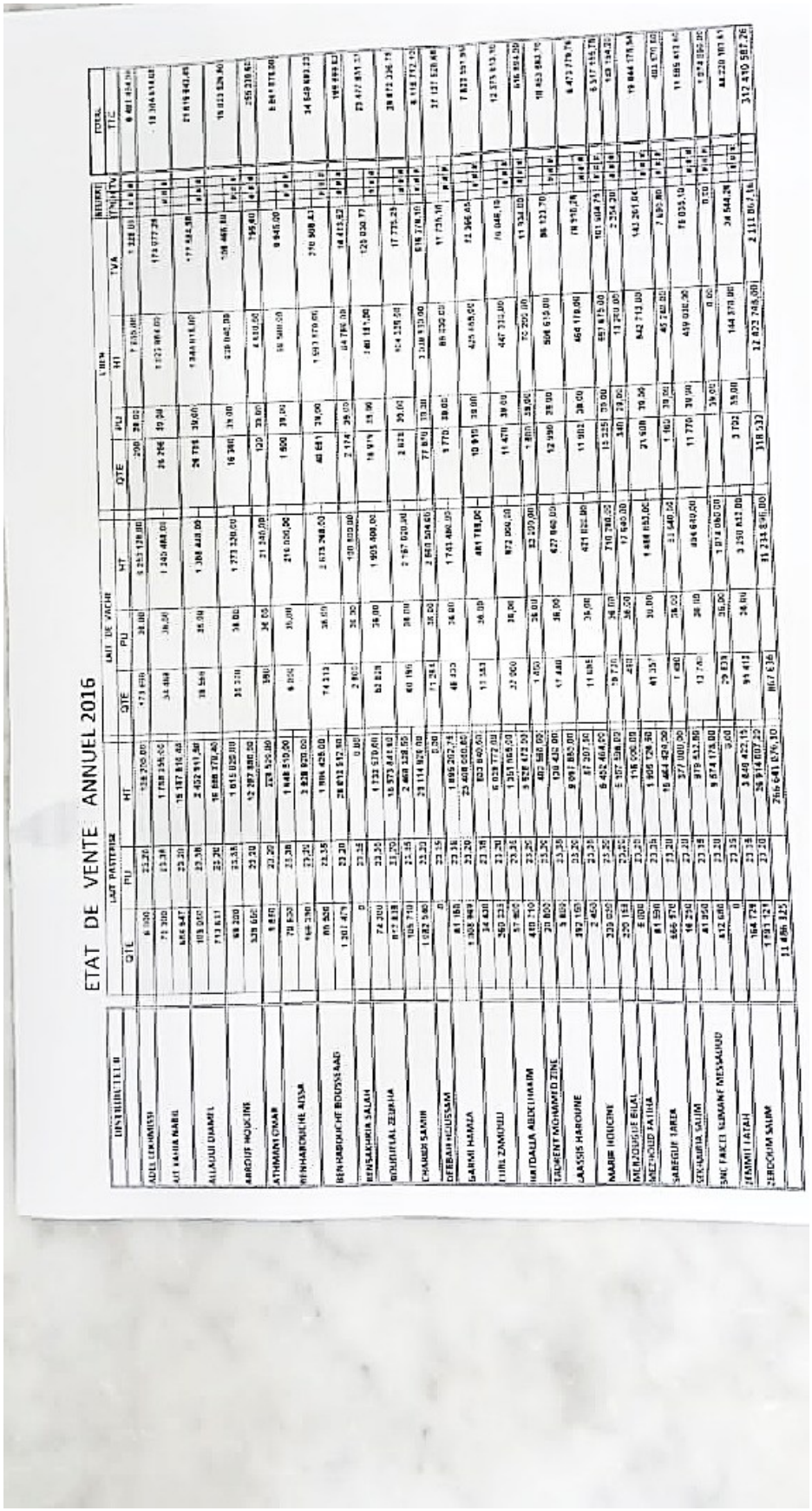

ETAT DE VENTE ANNUEL 2016

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: ك ع إ ت ع/ ق ع ق/ 2025

الاسم و اللقب : هاجر مصباص

تاريخ الميلاد: 2002/02/11

عنوان تقرير التربص: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي – دراسة حالة

مكان التربص: مصنع الطيب عثماني خنشلة

خنشلة في : .....

مكان الميلاد: خنشلة

فترة التربص من: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/..ن.ا..	
المبادرة	04/..ن.ا..	
المعارف التطبيقية	04/...ن.ا..	
قدرة العمل	04/....ن.ا..	
العلاقة مع العمل	04/....ن.ا..	
العلامة النهائية	20/..ع.ن..	

ملاحظات أخرى:

.....

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

S.N.C LAITERIE ARIBI W
- Route de Zoul KHENCHELA -
R.C.N°: 40/00-0482442 B 00

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 1 / ك ع إ ت ع ت/ ع إق/ 2025

خنشلة في : 23 فيفري 2025

إلى السيد: مصنع الحليب عثماني خنشلة

تسهيل مهمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة، يشرفنا أن أطلب من سيادتكم تقديم مساعدة من أجل إجراء تربص تطبيقي في مؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم :

	معلومات الطالب 01	معلومات الطالب 02
الاسم واللقب	هاجر مصاص	امال سالمي
تاريخ ومكان الازدياد	2002/02/11 خنشلة	2001/05/26 بابار خنشلة
رقم التسجيل	202034053762	202034052391

عنوان التقرير : دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي – دراسة حالة مصنع الحليب عثماني خنشلة

رئيس القسم
زرمان كريم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

S.N.C LAITERIE ATH...
- Route de Zoui KHENCHELA -
RC.N°: 40/00-0482440 00 ب